الحالية

تصدر عن الهيئة
الخيرية الإسلامية العالمية

العدد 377
يونيو 2022 م
ذو القعدة 1443 هـ

Khayriatnet

عدد خاص

القيادة السياسية والمتبرعون..
شكرًا وامتنانًا لدعمكم

اختيار مجلس إدارة جديد
برئاسة د. عبدالله المعتوق

أحدث اتجاهات مكافحة غسل الأموال
ومكافحة الإرهاب .. في دورة تدريبية لمجلس الإدارة

بالأرقام والإحصاءات والمؤشرات .. حصاد عامين من مسيرة الهيئة الخيرية

وقفياتنا

خيـــر يـــدوم

عـن أبـي هريـرة - رضـي الله عنـه - أن رسـول الله ﷺ قـال: "إذا مـات ابـن آدم انقطـع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له".

(رواه مسلم)

ابتـداءً مـن

100 د.ك

تدفع مرة أو على دفعات

نحبس الأصل

ويتم إنفاق الريع على مجالات الخير المختلفة.

الهيئة الخيرية في زمن الوباء.. تحديات وإنجازات

عامًا بعد آخر تحصد الرؤية الاستراتيجية للهيئة الخيرية ثمار أهدافها ومبادراتها وبرامجها، مستهدفة مواصلة العمل على بناء الإنسان، ودعم إمكاناته اقتصاديًا وثقافيًا وتعليميًا، وتنمية قدراته؛ لينطلق في آفاق مجتمعه، متفاعلاً معه، ومحدثًا التغيير الإيجابي المنشود، وتنطلق الهيئة في هذا الطرح من أن بناء الإنسان هو محور الارتقاء والنماء وحجر الأساس في بناء الأوطان، ونقطة الانطلاق لأي مشروع حضاري وتنموي.

وبرؤيتها الطموحة والمتوازنة تتحرك الهيئة في نطاق عملها الجغرافي حول العالم، عبر إنارة دروب العلم والمعرفة، ونشر الثقافة الإسلامية الوسطية، وتدشين المشروعات النوعية ذات الأثر المستدام، وتأهيل الكوادر، ونقل فئات العاطلين إلى دائرة العمل والإنتاج، وتحقيق الرعاية الشاملة لليتيم منذ نعومة أظافره وحتى بعد بلوغه عامه الثامن عشر، إلى غير ذلك من مسارات الخير والبناء.

الأرقام والإحصاءات والبيانات التي عكستها تقارير الأداء خلال اجتماعات اللجان ومجلس الإدارة والجمعية العامة في النصف الأول من شهر مايو 2022م أظهرت قدرة فائقة للهيئة على مواجهة الأزمات والتحديات، والتعامل مع آثارها بآليات ومشروعات مدروسة، وهو الأمر الذي أقره أعضاء الجمعية العامة ومجلس الإدارة خلال مداخلاتهم ومناقشاتهم.

وفي هذا الاتجاه، أعلنت الهيئة الخيرية خلال اجتماعاتها أنها أنفقت خلال العامين الماضيين على برامجها ومشاريعها الإغاثية والإنسانية والتنموية مبلغ 28,808,796 دينارًا كويتيًا، أي ما يعادل 94,687,918 دولارًا أمريكيًا، وقد توزع هذا المبلغ على مجالات العمل كالتالي: كفالة الأيتام 6,266,327 دينارًا، بناء المساجد 1,982,674 دينارًا، إنشاء المراكز الإسلامية 417,521 دينارًا، كفالة الدعاة 1,701,624 دينارًا، المشاريع الإغاثية 4,973,066 دينارًا، المشاريع التعليمية 4,028,935 دينارًا، المشاريع الصحية 2,149,378 دينارًا، وقد انتفع بهذه المشاريع ملايين المستفيدين حول العالم.

إنجازات تنموية كبيرة حققتها الهيئة خلال عامي جائحة «كورونا» رغم القيود والتحديات، ولأهمية هذه الإنجازات ودورها في دعم أهداف التنمية المستدامة، فقد حظيت بتقدير الأعضاء، حيث عبروا عن ذلك في طروحاتهم، ووجهوا رسائل شكر للجهاز التنفيذي للهيئة، مثمنين جهوده في مواصلة العمل لتحقيق المستهدفات المنشودة.

وفي ظل رؤية مستقبلية تطويرية، أقرت الهيئة الخيرية خلال هذه الاجتماعات ملفات مهمة وعديدة، من أبرزها مصفوفة الصلاحيات المالية وسياسات الحوكمة، وتعديل لوائح وسياسات مجلس الإدارة ولجانه النوعية، وميثاق الجمعية العامة والنظام الأساسي للهيئة، وهي خطوات مهمة، الهدف منها التماهي مع الرؤية الاستراتيجية والغايات الكبرى للهيئة المتمثلة في نشر الثقافة الإسلامية الوسطية وتمكين الإنسان لإحداث التأثير الإيجابي وإدامة النفع وتعظيم الأثر، وتحسين الأداء وتسريع وتيرة الإنجاز.

واللافت أن أداء الإدارة التنفيذية خلال تلك الاجتماعات الرقابية لمجلس الإدارة والجمعية العامة اتسم باللغة الواثقة، والفكر المتقد الذي يرمق المستقبل بإدراك ووضوح وفقه طبيعة المرحلة، وهو الأمر الذي بعث في أوساط الأعضاء روحًا من الأمل والتفاؤل نحو مستقبل أكثر إشراقًا وإنجازًا في شتى ميادين العمل.

هذه الاجتماعات إلى جانب إقرارها العديد من ملفات العمل توّجت باختيار مجلس إدارة جديد لقيادة المرحلة المقبلة، وقد جاءت تشكيلته ثرية بالخبرات والكفاءات والتخصصات التي توزعت على لجانه النوعية.

كما جاء قرار الجمعية العامة بضم قائمة من الشخصيات العامة ورواد العمل الخيري إلى عضوية الجمعية العامة ليُشكّل تطورًا مهمًا باتجاه استقطاب نخبة رفيعة تتمتع بسيّر ذاتية زاخرة بالخبرات المهنية والحيثيات الاجتماعية، وهو ما نأمل أن يكونوا قيمة مضافة للهيئة والعمل الخيري بشكل عام.

ومع مراجعة مستهدفاتها الاستراتيجية، وفي ظل مجلسها الجديد، تطمح الهيئة الخيرية إلى تحقيق انطلاقة جديدة، تشهد الإنجاز تلو الإنجاز، والنجاح ردف النجاح، في سلسلة متواترة من الإنجازات المتلاحقة على جميع الأصعدة.

ويؤمن القائمون على الهيئة بأن هذه النجاحات لا يمكن أن تتحقق إلا بتوفيق من الله تعالى، ثم استمرار دعم أهل الكويت لهذه الهيئة المباركة، وقد عبر أعضاء مجلس الإدارة والجمعية العامة عن شكرهم وتقديرهم للقيادة الكويتية الرشيدة لدعمها المتواصل للهيئة والعمل الخيري بصفة عامة.

كما بعثوا بوافر العرفان والامتنان لجمهور المتبرعين الكرام الذين وضعوا ثقتهم في الهيئة الخيرية، وجادوا بأموالهم، ولم يلتفتوا إلى إساءات المغرضين الذين قضى القضاء الكويتي النزيه بإدانتهم بعقوبات الحبس والغرامة والتعويض.

والله نسأل أن يحفظ بلادنا الكويت وأهلها وأن يديمها واحة للخير والعطاء والنماء، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

«العالمية»

العالمية

تـــرأس مجلـــس الإدارة
منـــذ إصدارهـــا حتـــى 10
مايو 2010 م الموافق 26
جمـــادى الأولـــى 1431 هـ
يوســـف جاســـم الحجي

رئيس مجلس الإدارة
د. عبـد الله معـتوق المعـتوق

رئيس التحرير
بدر سعـود الصميـط

مدير التحرير
رجـب الدمنـهوري

تصدر عن الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية في أول كل شهر ميلادي

العدد (377)
يونيو 2022 م - ذو القعدة 1443 هـ
السنة الثالثة والثلاثون

صورة الغلاف

المقالات والآراء المنشورة في المجلة تعبر عن وجهات نظر أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

د. المعتوق يفتتح أعمال مجلس الإدارة الـ 64 بتوجيه الشكر للقيادة السياسية والمتبرعين وشركاء الهيئة **04**

مجلس الإدارة يطّلع على على الاتجاهات الحديثة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.. في دورة تدريبية **06**

الهيئة الخيرية: 95 مليون دولار أمريكي حجم إنفاقنا على المشاريع الخيرية خلال العامين الماضيين **09**

"كويت العطاء".. مبادرة تطوعية ناجحة أدرجها مجلس الإدارة تحت مظلة الهيئة **10**

60 عضوًا يشاركون في اجتماع الجمعية العامة حضوريًا وإلكترونيًا في إطار جدول أعمال زاخر بالملفات

12

المدير العام يستعرض بالأرقام والإحصاءات والمؤشرات حصاد عامين من مسيرة الهيئة

14

الجمعية العامة تختار مجلس إدارة جديدًا برئاسة المعتوق وتقر انضمام 8 رموز ورواد إلى عضويتها

18

الصميط في اجتماع افتراضي: التعليم في حالات الطوارئ.. إشكالية تستوجب المعالجة وتطوير البرامج

28

بعد رحلة دعوية وخيرية زاخرة بالعطاء.. الشيخ أحمد القطان يودّع دنيانا

30

الاشتراكات

للأفراد:

الكويت ودول الخليج: 7 دنانير كويتية أو ما يعادلها
باقي أنحاء العالم: 35 دولارًا أمريكيًا

للمؤسسات والشركات:

الكويت: 15 دينارًا كويتيًا
باقي أنحاء العالم: 35 دولارًا أمريكيًا

ثمن النسخة

الكويت: 500 فلس
السعودية: 7 ريالات
الإمارات: 7 دراهم
عُمان: 700 بيسة
البحرين: 700 فلس

للتواصل

هاتف: 22274000
فاكس: 22274083

العنوان البريدي:
ص.ب 3434 الصفاة
الرمز البريدي 13035 الكويت

البريد الإلكتروني:
info@iico.org

الموقع الإلكتروني:
www.iico.org

Khayriatnet

تصميم وطباعة

شركة المطبعة الألمانية ش.م.ك.
للطباعة والتغليف

افتتح اجتماع مجلس الإدارة بتوجيه الشكر للقيادة السياسية والمتبرعين

د. المعتوق: ماضون في دعم القضايا الإنسانية بخطى ثابتة واستراتيجية مدروسة

لقد منّ الله علينا بانحسار وباء «كورونا» وعودة الحياة إلى طبيعتها.. بهذه الكلمات افتتح رئيس الهيئة د. عبد الله المعتوق أعمال الاجتماع الرابع والستين لمجلس إدارة الهيئة الخيرية، شاكرًا الله سبحانه وتعالى على نعمه العظيمة التي لا تعد ولا تحصى، ومن أجلّها نعمة الصحة والعافية.

■ مجلس الإدارة عقد اجتماعه الـ 64 حضوريًا وإلكترونيًا برئاسة د. المعتوق

ومضى في كلمته ليؤكد أنه رغم ما شهدته الفترة الماضية من ظروف استثنائية وتدابير احترازية وإغلاقات حتمية فرضتها تداعيات جائحة «كورونا» على مدى أكثر من عامين، لم تختزل الهيئة الخيرية جهدًا في تشغيل دولاب عملها وجهازها الفني والإداري بكل طاقاتها؛ لمواكبة الآثار الإنسانية التي خلفتها هذه الجائحة وغيرها من الأزمات في شتى أنحاء العالم.

ولفت د. المعتوق إلى أن الهيئة الخيرية استثمرت الانفراجة الدولية بشأن الوضع الإنساني في أفغانستان، وبادرت إلى حشد جهود المؤسسات الخيرية المحلية والدولية من أجل تنسيق الجهود وتعزيز مجالات الشراكة لدعم الوضع الإنساني في أفغانستان، مشيرًا إلى أن هذه الجهود توجت بإطلاق حملة شعبية ناجحة لإغاثة الشعب الأفغاني.

ومع النجاح الكبير للهيئة في العديد من ملفات العمل الخيري والإنساني، أوضح رئيس الهيئة أنها تعرضت إلى حملة مشبوهة من التشكيك عبر منصات إعلامية مغرضة، ولم يكن أمام الهيئة إلا اللجوء إلى القضاء لوقف هذا العدوان الكاذب، وإثبات أن ما نشر ما هو إلا مجرد افتراءات لا ظل لها من الواقع، ولا سند لها من الحقيقة.

وتابع قائلًا: وشاء الله سبحانه وتعالى أن يُظهر الحق، إذ أصدر القضاء الكويتي النزيه 6 أحكام بالحبس والإدانة في حق هؤلاء المسيئين، وأدحضت هذه الأحكام التاريخية جميع الشبهات والأكاذيب، ولم يفلح هؤلاء المغرضون في أن يقدموا للقضاء في جميع درجات التقاضي أي قرائن على صحة مزاعمهم،

■ لقطة تذكارية لمجلس الإدارة المنتهية ولايته

"الأحكام القضائية انتصرت للعمل الخيري وبرهنت على سلامة عمليات الهيئة

■ ■ ■

الهيئة تتبنى أفضل الممارسات عبر منظومات المنح والحوكمة والشراكة الفعّالة

■ ■ ■

نواصل نهجنا نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة وصناعة مستقبل أكثر إشراقًا"

ولهذا جاءت هذه الأحكام المنصفة انتصارًا للعمل الخيري، وبرهانًا ساطعًا على سلامة موقف الهيئة الخيرية.

وأكد د. المعتوق أن الهيئة الخيرية ماضية بكل دأب في تطبيق خطتها الاستراتيجية 2020 - 2024م من أجل الإسهام في بناء الإنسان وتمكينه اقتصاديًا وثقافيًا وتنمية قدراته؛ حتى يكون قادرًا على إحداث الأثر الإيجابي الأكبر في مجتمعه.

وأشار إلى أن حصاد هذا التطبيق خلال الفترة الماضية أحدث أثرًا إيجابيًا كبيرًا في ميادين العمل، عبر إقامة المشاريع النوعية والنموذجية، التي توفر حياة كريمة لمجتمع المستفيدين من الفقراء والمهجّرين.

ولفت إلى أن الهيئة الخيرية تعمل بكل إصرار على تبني أفضل الممارسات الخيرية، عبر منظومة المنح ودراسة المشاريع التي أطلقتها في الآونة الأخيرة، ومنظومة الحوكمة وإدارة المخاطر التي أقرتها لتعزيز قيم الشفافية والإفصاح والامتثال، وتوجهها الاستراتيجي نحو بناء الشراكات الفعالة والبناءة مع الجمعيات الخيرية المحلية والمنظمات الدولية.

وفي ظل خطى ثابتة ووفق استراتيجية مدروسة، أكد د. المعتوق الالتزام الراسخ للهيئة بدعم جميع القضايا الإنسانية في ضوء توجهها الاستراتيجي، مع تطلعها إلى بذل المزيد من الجهود الجادة من أجل استمرارها في أداء رسالتها الخيرية والإنسانية والتنموية، ومواصلة نهجها بالعمل مع الشركاء نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة وصناعة مستقبل أكثر إشراقًا.

وأشار إلى أن تقرير النشاط حفل بالأعمال والإنجازات الموثقة بالأرقام والإحصاءات والبيانات التي تبين حجم المسؤوليات التي اضطلعت بها الهيئة خلال العامين الماضيين.

وأوضح أن هذه الإنجازات هي نتاج جهود جماعية وتنسيقية كبيرة، موجهًا الشكر إلى الشركاء المحليين والدوليين للهيئة، والمتبرعين الذين أولوها ثقتهم وجادوا بأموالهم من أجل إخوانهم، فكانوا شركاءها في صناعة النجاح.

كما وجّه خالص الشكر والتقدير إلى العاملين في الهيئة؛ تقديرًا لجهودهم المخلصة والمتواصلة التي أسهمت في تعزيز مكانة الهيئة، وتحقيق أهدافها وتطلعاتها، والعمل على تطبيق استراتيجيتها لما فيه خير المسلمين ورفعتهم.

أسرة آل السبيعي.. عطاء متجدد ودعم سخي وشكر مستحق

■ د. عبد العزيز عبد الله السبيعي

من منطلق الحديث الشريف «لا يَشْكُرُ اللهَ مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ»، وجه د. المعتوق باسم مجلس الإدارة خالص العرفان والامتنان إلى عضو مجلس الإدارة د. عبد العزيز عبد الله تركي السبيعي وأسرته الكريمة، لما يواصلونه من بذل وعطاء في دعم الفقراء والنازحين، سائلًا الله تعالى أن يتقبل من أسرة آل السبيعي هذا العطاء المتجدد.

كما وجه م. الصميط رسالة شكر مستحقة إلى د. السبيعي وأسرته الكريمة لدعمهم أنشطة الهيئة ومشاريعها بسخاء، مشيرًا إلى أحدث تبرعاتهم بمبلغ 217 ألف دولار أمريكي لبناء عمارتين سكنيتين ومدرسة ضمن مشروع مدينة التآخي السادسة لإيواء النازحين السوريين، سائلًا الله أن يجعله في ميزان حسناتهم أضعافًا مضاعفة.

وكانت الهيئة الخيرية قد افتتحت في وقت سابق 3 قرى للفقراء في جمهورية النيجر، وأخرى رابعة للنازحين السوريين في مدينة صباح الأحمد بمنطقة الشمال السوري بدعم سخي من هذه الأسرة الكريمة، واليوم تمتد أياديها البيضاء لدعم بعض المرافق التعليمية والإيوائية في مدينة التآخي السادسة في شمال سوريا كما أشار المدير العام.

الأعضاء الراحلون.. رواد ومؤسسون وشوامخ

بعبارات الوفاء والاعتزاز استذكر د. المعتوق أعضاء مجلس الإدارة والجمعية العمومية الذين انتقلوا إلى رحمة الله، ووصفهم بالرواد والمؤسسين الشوامخ الذين كانت لهم في ميدان العمل الخيري صولات وجولات، وسأل الله لهم الرحمة والمغفرة والرضوان وفسيح الجنان.

ومن جهته، وقف المدير العام م. بدر الصميط عند عرضه أعمال الهيئة وقفة تأبين ودعاء للراحلين من مؤسسي الصرح المبارك للهيئة، وسأل الله لهم الرحمة الواسعة والقبول في عليين، وبلوغ منازل الشهداء والصديقين.

يشار إلى أن عضوي مجلس الإدارة د. أحمد ليمو من نيجيريا، ود. محمد صديق من إندونيسيا، وأعضاء الجمعية العامة الشيخ صقر المري من دولة الإمارات، ود. أوغوزخان تورك من تركيا، والشيخ محمد مدني من السودان قد رحلوا عن عالمنا خلال العامين الماضيين.

في إطار برنامج تدريبي للتعرف على مسؤولياته في مواجهة الجريمة

مجلس الإدارة يطّلع على الاتجاهات الحديثة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

في إطار حرصها على إنفاذ متطلبات الحوكمة، نظمت الهيئة الخيرية لأعضاء مجلس الإدارة خلال اجتماعه الـ 64 دورة تدريبية عن «الاتجاهات الحديثة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب»، قدمها الاستشاري في مجال نظم الحوكمة علاء عبد العزيز أبو نبعة.

■ متابعة من المنصة خلال دورة اتجاهات مكافحة غسل الأموال

تهدف الدورة إلى تعريف الأعضاء بأحدث الأساليب وأفضل الممارسات في هذا المجال، وكيفية مواجهة جريمة غسل الأموال، والالتزام التام بجميع متطلبات الأنظمة والقوانين ذات الصلة، والتطور التاريخي لسبل مكافحة الجريمة، وأبرز قوانين الكويت الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومراحل تطورها، وأبرز المنظمات الدولية المعنية ومؤشرات عمليات غسل الأموال، ومسؤوليات مجلس الإدارة حيال هذه الجريمة.

بدأ المستشار أبو نبعة الدورة بمقدمة أظهرت أن العالم يشهد حركة نشطة لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مشيرًا إلى أن طبيعة أعمال وأنشطة القطاع غير الربحي؛ تجعله أكثر عرضة لمخاطر استغلال غاسلي الأموال، وخاصة المنظمات التي تعاني ضعفًا في أنظمتها الرقابية وفي إدارتها لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وأوضح قائمة بالآثار المترتبة على عمليات غسل الأموال على مختلف المؤسسات وآثارها السلبية على استقرار النظام المالي العالمي.

■ الدورة تهدف إلى تحديد مسؤوليات الأعضاء نحو مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

دور مجموعة العمل المالي في مكافحة غسل الأموال

ألقى أبو نبعة الضوء على مجموعة العمل المالي (FATF) بوصفها هيئة متعددة الجنسيات، أنشئت في عام 1989م، وتتبنى مكافحة غسل الأموال على النطاق الدولي، وفي أكتوبر 2001م اتسع نطاق عملها ليشمل مكافحة تمويل الإرهاب، وتعنى من خلال موقعها بتحديد قائمة الدول التي تعاني قصورًا في استراتيجية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتحديثها دوريًا في فبراير ويونيو وأكتوبر من كل عام.

ومن أهداف مجموعة العمل المالي نشر رسالة مكافحة غسل الأموال على نطاق العالم ومراقبة تنفيذ توصياتها لدى الدول الأعضاء ومراجعة التوجهات والإجراءات المضادة لغسل الأموال.

ولمجموعة العمل المالي 40 توصية في مجالات تقييم المخاطر وتطبيق سياسات وتنسيق مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب، وغسل الأموال والمصادرة وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح، الإجراءات الوقائية للمؤسسات المالية وغير المالية، والشفافية والمستفيدين الحقيقيين من الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية، وصلاحيات ومسؤوليات السلطات المختصة وتدابير مؤسسية أخرى والتعاون الدولي.

■ الاطلاع على المسؤوليات تجاه غسل الأموال وتمويل الإرهاب تعزيز للحوكمة

"الدورة ألقت الضوء على الجهات الرقابية والقوانين الكويتية والمنظمات الدولية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب"

■ ■ ■

"الهيئة الخيرية حرصت على إنفاذ متطلبات الحوكمة بإحاطة مجلس الإدارة بخطورة جريمة غسل الأموال وعناصر المواجهة"

وعرّف عملية غسل الأموال بأنها الحصول على أموال قذرة ناتجة عن أنشطة إجرامية مع إخفاء مصادرها غير الشرعية، بنّية استخدام هذه الأموال فيما بعد في أنشطة مشروعة أو غير مشروعة، وبعبارة موجزة هي عملية يجري من خلالها تحويل الأموال القذرة إلى أموال نظيفة.

ماهية غسل الأموال

وحدد قانون رقم 106 لسنة 2013م في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب كما أشار أبو نبعة مرتكب الجريمة بأنه كل من علم أن الأموال متحصلة من جريمة، وقام عمدًا بتحويلها أو نقلها أو استبدالها، بغرض إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع لتلك الأموال، أو مساعدة أي شخص ضالع في ارتكاب الجرم الأصلي الذي تحصلت منه الأموال، على الإفلات من العواقب القانونية لفعلته.

ووفق القانون يعد مرتكبًا للجريمة كل من عمل على إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للأموال، أو مصدرها، أو مكانها، أو كيفية التصرف فيها، أو حركتها،

أو ملكيتها، أو الحقوق المتعلقة بها، أو اكتساب الأموال أو حيازتها أو استخدامها.

دورة غسل الأموال

ولفت إلى أن عملية غسل الأموال تتضمن سلسلة معقدة من المعاملات، تنطوي في الغالب على ثلاث مراحل، الأولى: الإيداع وتعني التصرف في النقد أو الأصول الأخرى الناتجة عن الأنشطة الإجرامية؛ حيث يودع الغاسل الأموال غير المشروعة في النظام المالي، والثانية: التغطية أو التمويه، وتأتي عبر تشكيل طبقة من العمليات المالية لعزل أو فصل العوائد المالية غير المشروعة عن مصادرها الأساسية بقصد إخفاء أصل تلك الأموال، والثالثة: الدمج من خلال إضفاء شرعية ظاهرية على الثروات غير المشروعة، من خلال إعادة إدخال الأموال في دورة الاقتصاد عن طريق ما تبدو أعمالاً طبيعية أو عمليات شخصية.

محاولة لغسل الأموال

وضرب المحاضر أبو نبعة مثالاً على كيفية غسل الأموال من خلال منظمة غير هادفة للربح، كأن يحاول أحد الأشخاص غسل الأموال المتأتية من مصادر غير مشروعة عن طريق التبرع بمبالغ كبيرة لمنظمة خيرية، بشرط أن تقوم شركات ومؤسسات محددة، ربما تكون واجهات تجارية له، بتقديم الخدمة للمنظمة الخيرية، ويهدف ذلك إلى إعطاء هذه الشركات والمؤسسات صيغة التعامل الشرعي،

التزامات الهيئة الخيرية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

حددت الدورة جُملة من الالتزامات التي ينبغي على الهيئة الخيرية اتباعها في مكافحة جريمة غسل الأموال، لتظل بمنأى عن شبهاتها - كما أوردها أبو نبعة - في النقاط التالية:

• وضع وتنفيذ سياسات وإجراءات وضوابط داخلية تساعد على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإطلاع جميع الموظفين عليها (معتمدة من مجلس الإدارة).

• اتساق جميع السياسات وإجراءات العمل الداخلية مع كل المتطلبات الرقابية والقانونية ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

• تمكين مسؤول الالتزام والتدقيق الداخلي وأي من الموظفين ذوي العلاقة، والعمل باستقلالية والاطلاع في الوقت المناسب وفي جميع الأوقات على سجلات الإيرادات والتبرعات وأي معلومات أخرى قد يحتاجون إليها.

• في حال وجود اشتباه، يجب ابلاغ وحدة التحريات المالية الكويتية من خلال مسؤول الالتزام.

• وضع خطة عمل واضحة لجمع التبرعات تتضمن وجود سياسة واضحة لجمع التبرعات، وبيان طرقها والأهداف المراد تحقيقها من خلال هذه الخطة التي من شأنها الحد من تعرض المؤسسة للمخاطر، ومن المهم التقيد بلائحة جمع التبرعات وما يصدر من الجهات الرسمية في دولة الكويت في هذا الشأن، وإجراء مراجعة دورية لسجلات الإيرادات والتبرعات من التدقيق الداخلي ومسؤول الالتزام للتأكد من سلامتها.

• مقارنة اسم المتبرع أو المستفيد الفعلي مع القوائم السوداء لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقائمة الأشخاص المدرجة أسماؤهم على قائمة الإرهاب الصادرة عن مجلس الأمن.

• إعداد تقرير سنوي وتقديمه إلى مجلس الإدارة، يتضمن جميع الإجراءات المتخذة لتنفيذ السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية وأي اقتراحات لتعزيز فعالية وكفاية تلك الإجراءات.

• وضع خطط وبرامج تدريب مستمرة لجميع الموظفين في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وبذلك تكون الأموال المتأتية من مصادر غير مشروعة قد حوّلت من قبل منظمة غير هادفة للربح إلى شركة أو مؤسسة بصيغة تبدو أنها دفعات تتعلق بتقديم خدمات أو شراء مواد.

ويعد مرتكبًا لجريمة تمويل الإرهاب كل من قام أو شرع بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بإرادته وبشكل غير مشروع، بتقديم أو جمع الأموال بنية استخدامها في ارتكاب عمل إرهابي، أو مع علمه بأنها ستستخدم كليًا أو جزئيًا لهذا العمل، أو لصالح منظمة إرهابية

أو لصالح شخص إرهابي حسب قانون رقم 106 لسنة 2013 في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ووفق القانون نفسه، تعد أيّ من الأعمال الواردة في الفقرة السابقة جريمة تمويل إرهاب، حتى لو لم يقع العمل الإرهابي أو لم تستخدم الأموال فعليًا لتنفيذ أو محاولة القيام به، أو ترتبط الأموال بعمل إرهابي معين أيًا كان البلد الذي وقعت فيه محاولة العمل الإرهابي.

مسؤوليات مجلس الإدارة

ووفق متطلبات الحوكمة يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية بناء نظام إدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والإشراف العام على هذا النظام والمراجعة الدورية له، إلى جانب مجموعة من المسؤوليات حيال هذه الجريمة، وتتضمن اعتماد سياسات وإجراءات العمل الداخلية والتأكد من تلبيتها لكافة المتطلبات الرقابية والقانونية ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والاطلاع على تقرير مسؤول الالتزام السنوي عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ السياسات والإجراءات وأي اقتراحات لتعزيز فعالية وكفاية تلك الإجراءات.

وأشار أبو نبعة إلى ضرورة حصول أعضاء مجلس الإدارة على تدريب منتظم يشمل الأنظمة واللوائح، والتقنيات والأساليب والممارسات السائدة في عمليات المكافحة، والسياسات والإجراءات والضوابط الداخلية، موضحًا أن من مسؤوليات المجلس عدم الإفصاح للعميل أو أي شخص آخر عما أرسل أو سيرسل إلى وحدة التحريات المالية الكويتية من إخطارات أو تقارير أو معلومات عن عمليات مشتبه بها أو أي تحريات سيتم إجراؤها.

وعدَّد الجهات الرقابية في دولة الكويت حسب ما ورد في القرار الوزاري رقم 37 لعام 2013م، وتشمل وحدة التحريات المالية الكويتية، ووزارة الداخلية والهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) والإدارة العامة للجمارك وبنك الكويت المركزي.

وحددت الدورة عددًا من عناصر برنامج مكافحة غسل الأموال، ومنها: وضع سياسات وإجراءات وضوابط داخلية، وجود مسؤول التزام مكلف ببرنامج إشراف يومي على مكافحة غسل الأموال، تقديم برامج تدريبية لجميع العاملين، فحص وحدة التدقيق الداخلي لبرنامج مكافحة غسل الأموال سنويًا، توفير أنظمة كافية للكشف والإبلاغ في الوقت المناسب عن الأنشطة المشبوهة.

واستعرض أبو نبعة التدابير التي حددتها وحدة التحريات المالية الكويتية والواجب اتباعها عند التعامل مع مجموعات الدول الثلاث التي تعاني قصورًا في استراتيجية نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حسب تصنيف مجموعة العمل المالي.

الشَّفافيّة في العمل الخيري

■ د. أحمد توتونجي
عضو مجلس إدارة الهيئة

أحسنت الهيئة الخيرية صنعًا بإقرارها مجموعة من سياسات الحوكمة التي تكرس الشفافية في الأداء والممارسة، وتقديم نموذج مؤسسي في مواكبة المعايير العالمية والتعاطي مع هذه اللغة الجديدة وفق إجراءات وسياسات ضابطة للعمل.

وأتوقف في هذه السطور مع قيمة الشفافية وأهميتها في دعم العمل الخيري وتعزيز الثقة والمصداقية في عملياته، فما من شك أن ديننا الإسلامي الحنيف هو دين الشفافية والوضوح في كل شيء، وأن الشفافية هي إحدى السبل الكفيلة بالحفاظ على المال العام والقضاء على الفساد.

الشفافية والفساد ممارستان لا تلتقيان، لأنهما على طرفي نقيض، وكلما اتسعت مساحة الشفافية ضاقت دائرة الفساد، وقد أثبتت التجارب أن التعامل غير الشفاف يخفي وراءه كل ما يمكن أن يضر بالمصلحة العامة والخاصة ويشوه صورة المؤسسة، ويثير حولها الجدل والمزيد من الشبهات.

ومن هنا جاء التوجه العالمي بالدعوة إلى الحوكمة الرشيدة التي تهتم في إحدى ركائزها بالعلانية والوضوح والمكاشفة والمصداقية والإفصاح، وجميعها مؤشرات ومظاهر للشفافية.

وفي هذا السياق، لابد أن نؤكد أن العمل التَّطوعي والخيري ليس ممارسة سرية، ولا يمكن أن يستقيم إلّا بالشَّفافية والعلنيّة والافصاح ومد الجسور والتواصل ونشر البيانات الخيرية والإجابة عن كل التساؤلات.

الشَّفافيّة قيمة إيمانية مركزية، وهي من القيم الكبرى في العمل الإسلاميّ والخيري المتعدي للآخرين والجاذب للداعمين والمتطوعين الذين يجدون في الشَّفافية مسارًا مهمًا على تعظيم التفاعل والمشاركة.

وإذا كانت الشفافية في العمل المهنيّ والعلميّ تقتضي ألّا يُغلقَ بابٌ على ورقة أو على مشروع، فإنها في العمل الإسلاميّ أكدّت أنّ كل الأوراق والبيانات متاحة، ومدخلات العمل وطرائق المعالجة والمخرجات، السلبي منها والإيجابي، واضحة وضوح الشمس.

ذلك أن المحاسبة يجب أن تكون على تتبُّع الممارسة المضبوطة، بصرف النظر عن النتائج، كما أن الشَّفافيّة تراعي الزمان والمكان؛ إذ يجب أن نعلم أن لكل مكان وزمان ظروفه الاجتماعيّة.

وصفوة القول، ينبغي ألّا نُغْفل أهمية الشَّفافيّة والوضوح في العمل العام، لكونها نقطة الارتكاز التي تريح النفوس وتُعبّد الطريق أمام النجاح والفلاح، فضلًا عن جعلها من ثوابت العمل التطوعي لدفع المغرضين، وسد كل ذريعة يحاول البعض من خلالها إثارة الشبهات حول العمل الخيري، الذي بات طريقًا تنمويًا ثالثًا إلى جانب القطاعين الحكومي والخاص.

وتحية إلى كل مؤسسة خيرية تبني ممارساتها على مبادئ الشفافية والوضوح وتتخذ منها منهاجًا في تعزيز مصداقيتها، ورسم صورتها الذهنية.

فيلم وثائقي يسجل أهم إنجازاتها الإنسانية والتنموية

حجم إنفاق الهيئة على مشاريعها خلال العامين الماضيين.. 95 مليون دولار

عرض الفيلم الوثائقي الذي قدمته الهيئة الخيرية، خلال الاجتماع الـ 18 للجمعية العامة، جانبًا من إنجازاتها خلال العامين الماضيين، كاشفًا أن حجم ما أنفقته الهيئة على برامجها ومشاريعها الإغاثية والإنسانية والتنموية بلغ 28,808,796 دينارًا، أي ما يعادل 94,687,918 دولارًا.

■ متابعة من أعضاء الجمعية العامة للفيلم الوثائقي

ومن إجمالي هذا المبلغ، حظيت كفالة الأيتام بـ 6,266,327 دينارًا، وبناء المساجد بـ 1,982,674 دينارًا، وإنشاء المراكز الإسلامية بـ 417,521 دينارًا، وكفالة الدعاة بـ 1,701,624 دينارًا، والمشاريع الإغاثية بـ 4,973,066 دينارًا، والمشاريع التعليمية بـ 4,028,935 دينارًا، والمشاريع الصحية بـ 2,149,378 دينارًا.

وروى الفيلم قصة إنجازات الهيئة خلال العامين الماضيين وما شهداه من تفشي جائحة كورونا «كوفيد - 19» في العالم، حيث تعاظمت معاناة البشر، وتعطّلت مجريات الحياة، وفرضت الإجراءات، وغلقّت المطارات، وتعددت الأزمات، وترددت الآهات في جنبات المستشفيات، وتزايدت أعداد الإصابات والأموات، واشتدت معاناة النازحين في المخيمات، وانقطعت السبل بالملايين من الضحايا وأصحاب الحاجات.

وأشار إلى أنه بينما اتخذت دولة الكويت عديد التدابير والإجراءات، ما بين حظر جزئي وآخر كلي، استشعرت الهيئة الخيرية وفرقها التطوعية مسؤوليتها الإنسانية، وفزعت إلى مواجهة تداعيات هذا الخطر الداهم، معلنة حالة من الطوارئ في ظل منظومة محكمة من الإجراءات والتدابير الصحية، وتحول مقرها الرئيس إلى خلية نحل، بعد الحصول على التصاريح اللازمة.

وبالتعاون مع شركائها في الداخل والخارج، وإدارة ملفاتها عبر التطبيقات الذكية، كانت لتحركات الهيئة أثر كبير في دعم خطط الاستجابة الإنسانية للفئات الضعيفة في شتى أنحاء العالم، ومواجهة التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لهذه الجائحة من خلال دعم البرامج الإغاثية والصحية والتعليمية وإنشاء المشاريع التنموية، إلى جانب الاستمرار في مواجهة تداعيات الأزمات الإنسانية الناجمة عن النزاعات والكوارث الطبيعية والتغيّرات المناخية.

ووصل حجم إنفاق الهيئة على المشاريع التي خصصتها لمواجهة تداعيات الجائحة إلى 1,066,739 دينارًا، بما يعادل 3 ملايين و200 ألف دولار، فيما بلغ عدد المستفيدين 530,983 شخصًا.

وفي الوقت الذي خفضت المؤسسات والشركات من مستوى أعمالها، راحت الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية تبدع وتبتكر وتوسع من دائرة أعمالها في مواجهة المجاعات والنكبات التي تتعرض لها الشعوب من دون تمييز، حتى وصل عدد الدول المستفيدة من برامج ومشاريع الهيئة إلى 80 دولة.

وعبر منظومة المنح، لم تتوانَ الهيئة الخيرية في تقدير احتياجات الشعوب ودراستها، وإطلاق المشروع أو البرنامج الذي يلبي متطلباتها، ويخفف معاناتها، وخلال العامين السابقين بلغ عدد مشاريع التنمية المجتمعية أو ما يعرف ببرنامج التمويل الأصغر 8,201 مشروع حول العالم، استفادت منها 8,558 أسرة.

ومع توجيه الهيئة الخيرية بوصلتها نحو المشاريع ذات الأثر المستدام، ومع طول أمد الأزمات الإنسانية وتزايد ضحاياها، فقد اتجهت إلى إطلاق المشاريع النوعية، والتي من أبرزها بناء المدن والقرى السكنية النموذجية المتكاملة المرافق والخدمات، حيث دشنت 10 مدن وقرى في سوريا والنيجر وتشاد واليمن، وبلغ إجمالي عدد المستفيدين نحو 40 ألف شخص، ولا تزال ماضية في هذا المسار لنقل الفقراء والنازحين من حياة الشقاء والترحال إلى فضاء الاستقرار والعمل والإنتاج.

وهكذا أضحى خير الكويت يصل إلى جميع أصقاع العالم، دعمًا لكل طالب محتاج، وتطبيبًا لكل مريض، وكفالة لكل يتيم، وإغاثة لكل ملهوف، وعونًا لكل فقير.

مبادرة تطوعية واعدة أدرجها مجلس الإدارة تحت مظلة الهيئة

«كويت العطاء».. مئات المشاريع وآلاف الطلبة المستفيدين في إندونيسيا والهند

وافق مجلس الإدارة في اجتماعه الـ 64 على إدراج مبادرة «كويت العطاء» ضمن الكيانات العاملة تحت مظلة الهيئة الخيرية، وفق أنظمتها ولوائحها وسياساتها الحاكمة لمثل هذا النشاط.

■ طلبة قرية الشيخ صباح الأحمد في أحد الأنشطة

«كويت العطاء» أو ما يعرف بمشاريع إندونيسيا التطوعية مبادرة واعدة انطلقت تحت مظلة الهيئة بجهود تطوعية وبالتعاون مع الجمعية الكويتية الإندونيسية، وأنجزت مئات المشاريع التربوية والتعليمية والخدمية للفقراء والأيتام في إندونيسيا والهند، في سياق رؤيتها التي تنشد التميز والارتقاء في الأعمال الإنسانية والخيرية ورعاية الأيتام.

مؤسسو المبادرة بقيادة م. أحمد الهولي نخبة من محبي العمل الخيري الذين بادروا إلى دعم 80 مشروعًا في إندونيسيا والهند، توزعت بين المدارس والمساجد والمراكز الإسلامية ودور الأيتام ومراكز التدريب المهني ومشاريع المياه.

وفي هذا الإطار، أشار المدير العام م. بدر الصميط خلال التقرير الذي استعرضه أمام الجمعية العامة ومجلس الإدارة إلى أن المبادرة أنجزت عديد المشاريع خلال العامين الماضيين، ومن أهمها بناء 13 مسجدًا وكفالة 100 طالب، وبناء معهد للتعليم المهني وفصول دراسية وغيرها.

■ جانب من مدرسة قرية الشيخ صباح الأحمد للبنات

"قرى «صباح الأحمد» و«الكويت» و«أزهار» تخدم 5 آلاف طالب و879 يتيمًا و478 معلمًا

■ ■ ■

مشروعا مدرسة ثانوية البنات ومركز الأيتام في الهند يخدمان مئات الأيتام والطلبة"

وتحرص المبادرة على بناء قرى نموذجية ومشاريع نوعية، وتقديم خدمات إنسانية ومساعدات مالية وعينية وصحية وتعليمية واجتماعية للأيتام والمحتاجين، بما يحفظ كرامتهم، مع العمل على تأهيلهم وتطوير قدراتهم ليكونوا قوة فاعلة ومستدامة في المجتمع.

وتهتم المبادرة ضمن أهدافها العامة بتعليم الأيتام أصول الدين الإسلامي ومبادئه، وتوفير الرعاية المادية والمعنوية وفرص التعليم والرعاية الصحية للأيتام والفقراء.

■ جانب من افتتاح منشآت تعليمية بقرية الشيخ صباح بحضور المئات

■ معهد شرعي للبنات

ومن أهم إنجازاتها قرية الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح الخيرية - رحمه الله - التي أنشئت نواتها بمحافظة جاوة الغربية بإندونيسيا في 9 ديسمبر 1986م باسم معهد دار السلام الإسلامي على قطعة أرض وقفية بمساحة 1,000 متر مربع، وقد شيّد عليها مسجد صغير ومدرستان.

ومع تطور المشروع تحت إشراف الهيئة، ومشاركة د. عبد الله المعتوق والسفير ناصر بارح العنزي سفير دولة الكويت في إندونيسيا حينئذ في افتتاح بعض مرافقه وخدماته الصحية والتعليمية في مارس 2011م، أُطلق اسم الأمير الراحل على القرية بمناسبة مرور 50 سنة على استقلال الكويت و20 عامًا على التحرير، تقديرًا لمواقفه الإنسانية الرائدة.

وتبلغ مساحة القرية 130,000م2، وتضم: 7 دور أيتام، و9 مدارس، و8 مبانٍ لسكن الطلبة، و3 مساجد، وصالة متعددة الأغراض، ومستوصفًا، ومركزين للتدريب المهني، ومطبخين مركزيين، و20 بيتًا للمعلمين، و159 بيتًا للفقراء. وتستوعب مرافق القرية 447 يتيمًا ويتيمة، و2,383 طالبًا وطالبة و233 معلمًا .

أما قرية الكويت الخيرية التي تقع بمحافظة بانتان الإندونيسية فتعود بداية تأسيسها إلى تاريخ 11 مايو 2005م، حينما كانت عبارة عن معهد الرحمة الإسلامي، يتعلم طلبته تحت الأشجار من دون مبنى يؤويهم، لكن مع تدفق الخير الكويتي، تطور المعهد إلى قرية نموذجية، شيدت على مساحة 45,000م2، وضمت: 4 دور أيتام، و6 مدارس، ومبنيين اثنين لسكن الطلبة، ومسجدين، وصالة متعددة الأغراض، ومركزًا للتدريب المهني، ومطبخًا مركزيًا و15 بيتًا للمعلمين. وتخدم هذه القرية 385 يتيمًا ويتيمة، و1,730 طالبًا وطالبة، و120 معلمًا.

ومن إنجازات المبادرة أيضًا قرية أزهار، التي أنشئت بمحافظة بانتان الإندونيسية باسم معهد دار الأزهر الإسلامي في 5 مارس 1990م على أرض وقفية مساحتها 2,000م2 لأحد المحسنين، ومع وصول الخير الكويتي إليها اتسعت مساحتها إلى 52,000م2، وشيد أهل الخير عليها دارًا للأيتام، و5 مدارس، و7 مبانٍ لسكن الطلبة، ومسجدًا، وصالة متعددة الأغراض، ومطبخًا مركزيًا، و4 بيوت للمعلمين. وتخدم مرافق هذه القرية 47 يتيمًا، و1,044 طالبًا وطالبة، و125 معلمًا.

هذا إلى جانب مشروعي مدرسة ثانوية البنات ومركز الأيتام في الهند اللذين يخدمان مئات الأيتام والطلبة، ووصل عدد مشاريع المبادرة إلى 16 دار أيتام و250 مسجدًا و40 مدرسة.

يشار إلى أن م. أحمد الهولي من أبرز الرموز الخيرية الكويتية الذين أشرفوا على جميع مشاريع هذه المبادرة، بعد أن نجح في تسويقها على أهل الخير في الكويت، ودعاهم إلى دعمها، وقد وجدت جهوده الخيرية المخلصة صدى واسعًا لدى المحسنين الذين هبوّا إلى تقديم الدعم لمشاريع المبادرة، والمشاركة في افتتاحها والإشادة بحصادها المميز.

■ سكن للطالبات

■ من مرافق قرية الشيخ صباح الأحمد

في اجتماع الجمعية العامة بمشاركة 60 عضوًا حضوريًا وإلكترونيًا

د. المعتوق: الهيئة تواصل مسيرة المؤسسين بخطى منهجية وتُنوع مساراتها الخيرية والإنسانية

بمشاركة 60 عضوًا من أعضاء مجلس الإدارة والجمعية العامة حضوريًا وإلكترونيًا، قدّم رئيس الهيئة الخيرية د. عبد الله المعتوق استعراضًا لأبرز ملامح العمل بالهيئة الخيرية خلال أعمال الاجتماع الثامن عشر لجمعيتها العامة.

بعد عامين من القيود والتباعد والإجراءات والتدابير الاحترازية التي فرضتها جائحة «كورونا»، جاء هذا الاجتماع الدوري لاستعراض الجهود الإنسانية للهيئة الخيرية خلال فترة الجائحة واستشراف المستقبل.

■ د. المعتوق لدى إلقاء كلمته خلال اجتماع الجمعية العامة

وفي الوقت الذي شهد العالم فيه موجة من الإغلاقات والتحديات غير المسبوقة الناجمة عن انتشار جائحة «كورونا»، ولجوء المؤسسات والشركات إلى تخفيض مستوى الأعمال كما يقول د. المعتوق استشعرت الهيئة الخيرية وفرقها التطوعية مسؤوليتها الإنسانية، وراحت تُبدع، وتُطور، وتُوسع من دائرة أعمالها في مواجهة النزاعات والنكبات.

وأوضح أن الهيئة الخيرية واجهت التحديات بفكر مؤسسي متجدد يتبنّى منظومة مُحكمة من الإجراءات، ويستند إلى قيم إدارية وأخلاقية راسخة، ويعتمد على فريق عمل مدرب، وشراكات استراتيجية فعّالة، ويدير الملفات عبر أحدث التطبيقات الذكية، ويرتكز على أفضل ممارسات العمل الخيري.

ونوه إلى أنها واصلت مسيرة المؤسسين بخطى منهجية، ونَوّعت مساراتها الخيرية والإنسانية، حيث وضعت خطة استراتيجية طموحة خلال الفترة من 2020- 2024 م اعتمادًا على تراثهم الإنساني والثقافي وأولوية الحاجة لدى المستفيدين، مستهدفةً العمل على بناء الإنسان الفقير وتمكينه اقتصاديًا وثقافيًا وتنمية قدراته ومهاراته؛ حتى يكون قادرًا على امتلاك مقومات التنمية وأدواتها والتأثير الإيجابي في مجتمعه.

وتطبيقًا لهذه الرؤية الاستراتيجية، وفي إطار سعيها للتحول الرقمي والتكنولوجي، أطلقت الهيئة الخيرية كما يشير د. المعتوق منظومة جديدة للمنح

■ د. عروب الرفاعي وخولة العتيقي ضمن التمثيل النسائي بالجمعية العامة

نتصدى للتحديات بفكر مؤسسي متجدد يتبنّى منظومة واسعة من الإجراءات والقيم وأفضل الممارسات

■ ■ ■

الهيئة وجهت بوصلتها نحو المشاريع ذات الأثر المستدام لمواكبة آثار الأزمات الإنسانية طويلة الأمد

■ ■ ■

الهيئة تواصل مسيرة النجاح المستمرة منذ أربعة عقود واستكشاف آفاق جديدة في العمل الخيري "

■ د. المعتوق متحدثا لوسائل الإعلام على هامش الاجتماع

بالتعاون مع شركائها الميدانيين، وتعكس هذه المنظومة جدية الهيئة الخيرية والتزامها الصارم بتطبيق التعهدات الدولية وتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF) التي تلتزم بها الكويت والمتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتصدي لأي محاولة لاستغلال المنح الخيري لأغراض بعيدة عن العمل الخيري والإنساني.

وتابع قائلًا: جاءت هذه المنظومة متسقة مع المبادئ والقيم الإسلامية، ومنسجمة مع إجراءاتها الرقابية، ومتفاعلة مع معايير الحوكمة الرشيدة وسياستها التي أقرتها في الفترة الأخيرة لتعزيز قيم وممارسات الشفافية والإفصاح والامتثال وتعارض المصالح، والإبلاغ وحماية المبلغين ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وعبّر عن اعتزازه بما حققته الهيئة الخيرية من إنجازات في دعم خطط الاستجابة الإنسانية للفئات الضعيفة في شتى أنحاء العالم، ومواجهة تداعيات جائحة «كورونا»، مشيرًا إلى أنه مع التطوير المؤسسي الذي شهدته الهيئة الخيرية اتجهت بوصلتها نحو المشاريع ذات الأثر المستدام، لمواكبة آثار الأزمات الإنسانية.

وتقديرًا لمستوى الحاجة، وتلبية لرغبات المتبرعين، لفت إلى أن الهيئة الخيرية وفرقها التطوعية وجهت جانبًا من مشاريعها وبرامجها الخيرية إلى داخل الكويت، لمساعدة آلاف العمال الذين وفدوا من شتى أنحاء العالم، وأبناء الأسر المتعففة، إغاثيًا وصحيًا وتعليميًا وإيوائيا، ومن أبرز تلك المشاريع مركز الحساوي الصحي التخصصي الذي يعد واحدًا من أكبر المراكز الصحية في الكويت.

وذكر أن الهيئة الخيرية تواصل جهودها بخطوات ثابتة في إعداد دراسات جدوى، بهدف إنشاء مؤسسة مالية غير ربحية لتقديم التمويل التنموي للأغراض الإنسانية، موضحًا أن هذه الجهود تُوجت باختيار مؤسسة استشارية كبيرة ومتخصصة في هذا المجال بناء على معايير عالمية واضحة ومحددة، وذلك لإعداد دراسة حول هذا الكيان التنموي المستدام.

وفي رؤية مستقبلية، قال د. المعتوق إن الهيئة ماضية في مسيرة النجاح المستمرة منذ أربعة عقود، مستثمرة خبراتها التراكمية، وإرادتها القوية في تحقيق المزيد من النجاحات واستكشاف آفاق جديدة في شتى مجالات العمل الخيري، وبناء شراكات محلية وعالمية، وتسخير جميع إمكاناتها لتطوير كوادرها البشرية.

وبعد حديثه عن طبيعة المرحلة وقراءته للمستقبل، أشار إلى تقرير النشاط الذي يرصد ويوثق أعمال الهيئة وإنجازاتها وبياناتها المالية خلال العامين الماضيين.

■ رموز وعلماء الكويت أعضاء الجمعية العامة

■ مفكرون وعلماء وقادة يمثلون العالم الإسلامي في الجمعية العامة

القيادة السياسية على درب الخير والريادة الإنسانية

باسم مجلس إدارة الهيئة الخيرية، رفع د. المعتوق أسمى آيات الشكر والتقدير إلى مقام حضرة صاحب السمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح أمير البلاد، وولي عهده سمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، لما يقدمانه من دعم متواصل للعمل الخيري، وحرصٍ على تعزيز الدور الإنساني الريادي لدولةَ الكويت.

جاء ذلك خلال كلمته في افتتاح فعاليات اجتماع مجلس الإدارة الذي يتألف من 21 عضوًا، يمثلون قيادات العمل الخيري ورموز الفكر والثقافة في أصقاع مختلفة من العالم.

وخلال كلمته في اجتماع الجمعية العامة الذي ضم أكثر من 60 عضوًا من رجالات وقادة العمل الخيري في العالم، جدد د. المعتوق توجيه أصدق عبارات الشكر وأسمى آيات العرفان للقيادة السياسية؛ لما وصفه بدورها الكبير في دعم مسيرة العمل الخيري والإنساني، ومواصلة العطاء على درب قائد العمل الإنساني سمو الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد طيب الله ثراه.

وسأل الله تعالى للقيادة أن يوفقها على دروب الخير والرفعة وريادة العمل الإنساني، وأن يكلأها بحفظه ورعايته، ويسبغ عليها موفور الصحة والعافية، وأن يجعل الكويت بلدًا آمنًا مطمئنًا سخاءً رخاءً، دار أمن وأمان وسائر بلاد العالمين.

رسائل شكر لأصحاب العلاقة

وجّه د. المعتوق خلال كلمته مجموعة من رسائل الشكر والتقدير لأصحاب العلاقة، الأولى: للشركاء المحليين والدوليين، وخص بالشكر وزارات الأوقاف والخارجية والشؤون الاجتماعية والداخلية وبيت الزكاة والأمانة العامة للأوقاف لجهودهم الكبيرة في دعم مسيرة الهيئة.

الرسالة الثانية: للمتبرعين الكرام من الأفراد والمؤسسات الذين جادوا بأموالهم من أجل تلبية احتياجات المستفيدين من الفقراء والمنكوبين.

الرسالة الثالثة: للعاملين بالهيئة لما بذلوه من جهود مخلصة في تطوير منظومة العمل بالهيئة ورفع أدائها، وما أظهروه من قدرة عالية واستثنائية وخاصة خلال فترة جائحة «كوفيد- 19».

أكد أن الوباء لم يزد العاملين إلا قوة وعزيمة على مواصلة المسيرة

الصميط: سجّلنا في عامي الأزمة أرقامًا قياسية في عدد المشاريع والكفالات

بلُغة واثقة خلال اجتماع مجلس الإدارة استهل المدير العام للهيئة الخيرية م. بدر الصميط كلمته بالقول: لم تزدنا محنة «كوفيد - 19» إلا قوة وعزيمة على مواصلة المسيرة، ومواجهة التحديات والتداعيات الإنسانية والاقتصادية للوباء.

وبكلمات قوية تفيض بالأمل والتفاؤل، أضاف: إننا اليوم نحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى شد عزائمنا، وإحكام خططنا، وبذل وسعنا، وتعاضد جهودنا لتحقيق أعظم الأثر وأدومه في حياة الفئات الضعيفة لتمكينها من مواجهة التحديات وصناعة الحياة الكريمة.

■ الجمعية العامة تضم نخبة من رموز وقادة العمل الخيري في العالم

واستعرض م. الصميط حصاد عامين من مسيرة الهيئة الخيرية وصفهما بالاستثنائيين، لعنف تداعيات الجائحة وشراستها على جميع مجالات الحياة، مؤكدًا أن الهيئة واجهت هذا التحدي باحترافية وتميّز.

خطة مواجهة كورونا

واسترسل في بيان ملامح خطة الهيئة لمواجهة هذا التحدي عبر منظومة من الإجراءات التي وضعت سلامة كادرها البشري وعملائها في خانة الهاجس الأول للإدارة، حيث كانت من أوليات المؤسسات المبادرة لاتخاذ إجراءات حاسمة لحمايتهم من فيروس «كوفيد - 19» عبر حُزمة خطوات، تمثلت في التالي:

1- خلال أيام قليلة من ظهور أولى الحالات بالكويت فرضت إدارة الهيئة في 29 فبراير 2020م إجراءات شاملة ومدروسة بعناية، ركزت على التباعد الجسدي واستخدام أدوات الوقاية والحماية وإعفاء معظم الموظفين من الحضور إلى مقر العمل، والتحول إلى اجتماعات عن بعد، وتخفيض التعامل مع الورق إلى أدنى مستوياته، وحصلت هذه الإجراءات المبكرة على إشادة قيادات الجمعية الطبية الكويتية، ومع تطور انتشار الفيروس طورت الهيئة من إجراءاتها وأنظمتها لمواجهة المخاطر المستجدة.

2- أنشأت الهيئة منظومة متكاملة للعمل عن بعد ونفذتها مبكرًا من دون تنازل عن مستوى جودة الأداء وفاعليته، وشملت المنظومة أدلة سياسات وإجراءات ونماذج تخطيط العمل عن بُعد وتقييم أداء العاملين، والأنظمة الإلكترونية اللازمة لإنجاحه، وأنظمة التدريب على مهارات العمل عن بُعد.

3- كان لهذه الإجراءات دور كبير في حصر الحالات المصابة بمرض «كوفيد-19» من الموظفين الذين انتقل إليهم الفيروس أثناء العمل في مقرات الهيئة بثلاث حالات فقط، وهي نسبة لا تتجاوز 8% من اجمالي الحالات المصابة.

4- تمكنت الهيئة من إقناع المسؤولين في وزارة الصحة الكويتية بإعطاء

"عازمون على تحقيق أعظم الأثر وأدومه للفئات الضعيفة وصناعة حياة كريمة لها

■ ■ ■

العمل في الهيئة لم يتوقف يومًا واحدًا منذ اندلاع أزمة «كورونا» على مدى عامين

■ ■ ■

مستفيدو التمويل الأصغر بلغوا في نهاية 2021م نحو 394 ألف شخص منذ انطلاق البرنامج

■ ■ ■

الكفالات في 2021م بلغت 41,258 مكفولًا وهو رقم قياسي وغير مسبوق في تاريخ الهيئة"

■ م. بدر الصميط لدى تقديم تقرير نشاط الهيئة

منتسبي القطاع الخيري الأولوية في التطعيم، وبالفعل، خصصت وزارة الصحة مشكورة يومًا لتطعيم العاملين في القطاع الخيري ضمن الفئات المستثناة.

وأوضح المدير العام أنه في ضوء اتضاح أبعاد الأزمة وامتدادها الزمني والجغرافي وحجم تأثيرها المتوقع وتداعياتها، راجعت إدارة الهيئة جميع المبادرات والمستهدفات الإستراتيجية والخطط التشغيلية للعام 2020م، وهو العام الأول للخطة الاستراتيجية الجديدة 2020-2024م، المعتمدة من مجلس الإدارة في ديسمبر 2019م.

وفي إشارة إلى واحد من أهم إنجازاتها خلال فترة الجائحة، قال م. الصميط: منذ فجر الأزمة إبان شهر مارس 2020م، قادت الهيئة بجدارة عملية ضخمة لتنسيق استجابة مؤسسات المجتمع المدني الكويتي لتحديات أزمة «كوفيد- 19» وتداعياتها، فأنشأت منصات تنسيقية تضم أكثر من 45 مؤسسة من المؤسسات الخيرية والإنسانية الكويتية الأهلية والرسمية، بالإضافة إلى ممثلين عن المؤسسات الحكومية الرئيسة المعنية بالأزمة، ومنها وزارات الصحة والداخلية والخارجية والأوقاف والشؤون الاجتماعية وغيرها.

وذكر أن منصات التنسيق شملت منصة رئيسة لقيادات المؤسسات الأهلية والحكومية، وخمس منصات فرعية، واحدة لتنسيق أعمال الدعم اللوجستي للمؤسسات الحكومية المتصدية للأزمة، وأخرى لتنسيق الجهود الإعلامية، وثالثة لتنسيق العمل التطوعي، ورابعة لتنسيق أعمال دعم المتضررين من الأزمة من الأفراد والأسر ضعيفة الحال، وأخيرة لإيصال الدعم المطلوب للكويتيين العالقين خارج الكويت.

وكان لهذه الإجراءات والتحركات التي اتخذتها الهيئة مبكرًا أثرها كما يشير م. الصميط في سرعة تكيّف الفرق العاملة بالهيئة وأنظمتها مع الوضع الجديد، وهو الأمر الذي مكّن الهيئة من الاستمرار في عملياتها بكل قوة لتقليل آثار هذه الأزمة على خططها ومستهدفاتها التشغيلية والاستراتيجية.

إنجازات بالأرقام

ومضى المدير العام مؤكدًا ذلك بالشواهد والأرقام بعد تأكيده أن العمل في الهيئة لم يتوقف في مكاتبها يومًا واحدًا منذ اندلاع الأزمة، وحتى في أحلك أيامها، أيام الحظر الكلي الذي امتد مدة عشرين يومًا، حيث كان المبنى الرئيس للهيئة عبارة عن خلية نحل نهارًا وليلًا لإدارة عملياتها الطبيعية من جهة، وعمليات الطوارئ الإنسانية من جهة أخرى.

وقال م. الصميط إن الهيئة حققت في العام 2020م ثاني أعلى مستوى لتنفيذ المشاريع في تاريخها، بعد عام 2019م الذي كان عامًا استثنائيًا، مقدرًا حجم البرامج والمشاريع المنفذة بـ 16,727,836 د.ك بما يعادل (51 مليون دولار)، وهو مستوى أعلى بنسبة 14% من معدل حجم المشاريع والبرامج خلال السنوات الأربع الماضية.

التمويل الأصغر

وتابع عرض الإنجازات في العام 2020م، مشيرًا إلى أن برنامج الهيئة للتمويل الأصغر بصيغة القرض الحسن سجل أعلى رقم في تاريخ الهيئة من حيث عدد

> "حريصون على رفع أدائنا في تنفيذ المشاريع لضمان السرعة والجودة وتطوير التسويق الإلكتروني
>
> ■ ■ ■
>
> 70 مشروعًا وحملة إغاثية للفرق التطوعية بقيمة 1,8 مليون دينار و1,6 مليون مستفيد"

أحكام قضائية بإدانة المسيئين للهيئة

أشار م. الصميط إلى التداعيات السلبية للهجمة الشرسة التي شنها بعض حسابات منصات التواصل الاجتماعي عبر حملة إعلامية مغرضة قائمة على الافتراءات والأكاذيب ضدّ الهيئة الخيرية والقائمين عليها.

وأوضح أن إدارة الهيئة فنّدت هذه الحملة إعلاميًا، ولاحقت الحسابات المسيئة وأصحابها قانونيًا، مبينًا أن القضاء الكويتي أصدر ضدهم أحكامًا عدة بالإدانة والتعويض المادي، وأن أحد الأحكام قضى بسجن المسيئين.

أداء مرتفع لبرامج الثقافة الإسلامية وفرص التعليم والتمكين الاقتصادي

في ضوء الغايات الاستراتيجية الكبرى للهيئة وأهدافها الاستراتيجية، عرض م. الصميط خلال تقريره مؤشرات الأداء الاستراتيجي لعامي 2020 - 2021م، كاشفًا أن الهيئة حققت أداءً عاليًا في المؤشرات الاستراتيجية المعتمدة لـ 3 أهداف من أصل 4 من أهدافها الاستراتيجية الرئيسة، المتمثلة في التعريف بالثقافة الإسلامية الوسطية، والتمكين الاقتصادي لأصحاب الحاجة، وتوفير فرص تعليمية وتأهيلية، بينما جاء أداؤها ضعيفًا في مؤشرات الهدف الاستراتيجي الرئيس الخاص ببناء القدرات الداخلية للمؤسسات الميدانية الشريكة.

وعلى صعيد الأهداف الاستراتيجية التمكينية، أوضح م. الصميط أن أداء الهيئة جاء متفاوتًا في المؤشرات المعتمدة للأهداف التمكينية، من خلال تحقيقها أداءً عاليًا في 3 أهداف تمكينية، شملت: تنمية الأصول الاستثمارية وتعظيم عوائدها، وصناعة الخدمات والمنتجات النوعية والمبتكرة، وتحقيق التواصل المؤسسي الفاعل، بينما سجلت أداء ضعيفًا في تعظيم واستدامة الموارد المالية الخيرية، وحققت أداء متوسطًا في بقية الأهداف الاستراتيجية التمكينية، أما الهدف الرابع الخاص برفع الكفاءة التشغيلية للهيئة فتسعى الهيئة إلى تصميم أداة لقياسه.

وأشار إلى أن الهيئة تسعى خلال المرحلة المقبلة إلى الاستثمار في مجال بناء القدرات الداخلية للمؤسسات الميدانية الشريكة، ورفع الكفاءة التشغيلية للهيئة، وتعريف ومعالجة الفجوات التي حالت دون تحقيق المستهدفات المتعلقة بتعظيم واستدامة الموارد المالية الخيرية.

■ اهتمام ومتابعة من أعضاء الجمعية العامة

"إعادة البناء المؤسسي وتطوير البرامج لإحداث أعظم الأثر والاستخدام الأعلى كفاءة للموارد"

المشاريع التي موّلها البرنامج خلال عام واحد، وهو 4,663 مشروعًا، وهو ما يمثل ارتفاعًا بنسبة 34% مقارنة بالعام الماضي 2019م وأعلى بنسبة 16% من معدل السنوات الخمس الماضية.

ولفت م. الصميط إلى أن عدد المستفيدين المباشرين من برنامج التمويل الأصغر منذ إطلاقه وحتى نهاية عام 2021م بلغ نحو 394 ألف مستفيد، مقدرًا حجم المشاريع بـ 51,731 مشروعًا، بقيمة إجمالية تزيد على 78 مليون دولار أميركي، كما تجاوزت قيمة المشاريع التي مولها البرنامج خلال عام 2020م مبلغ 8,680,000 دولار أميركي، مرتفعة إلى ما يزيد على 8,730,000 دولار أميركي خلال عام 2021م.

الكفالات

وفي ملف الكفالات أشار إلى أن الهيئة حققت في العام 2021م رقمًا قياسيًا في أعداد الكفالات بجميع أنواعها، بلغ 41,258 مكفولًا، وهو رقم غير مسبوق في تاريخ الهيئة.

وأوضح أن النمو الذي يجري في مجال الكفالات لم يقتصر على الكم، وإنما شمل النوع أيضًا، حيث اتجهت الهيئة إلى التركيز على الكفالات التي تخدم صميم أهدافها الاستراتيجية، مشيرًا إلى أن الهيئة تتحول في مجال كفالة الأيتام تدريجيًا من الكفالة المعيشية التقليدية إلى الكفالة الشاملة التي تضم إلى جانب المتطلبات الأساسية للمعيشة التعليم والتطبيب والبرامج التربوية والتدريبية والتأهيلية.

وفي إطار الكفالات التعليمية، بيّن أن نسبة كفالات الدراسة الجامعية والدراسات العليا تتزايد يومًا بعد يوم، ومثلها كفالات الموهوبين والمميزين.

العمل التطوعي

رغم تداعيات الجائحة التي ألقت بظلالها على العامين 2020 و2021م كما يوضح م. الصميط إلا أن شعلة العمل التطوعي في الهيئة ظلت متقدة، إذ بلغ عدد الفرق التطوعية العاملة خلال هذه الفترة 36 فريقًا تطوعيًا بإجمالي 738 متطوعًا ومتطوعة.

وأضاف أن الفرق التطوعية دشنت 70 مشروعًا وحملة إغاثية وطبية واجتماعية غطت 20 دولة خلال العام 2020م، وأنه في العام 2021 م ارتفع عدد الدول التي شملتها مشاريع الفرق التطوعية إلى 22 دولة، بقيمة إجمالية بلغت 1,8 مليون دينار، أفادت 1,6 مليون مستفيد.

شكر وتقدير لأعضاء مجلس الإدارة والجمعية العامة والعاملين

توجه م. الصميط بأجزل عبارات الشكر والامتنان لأعضاء مجلس الإدارة والجمعية العامة على دعمهم وتوجيهاتهم للإدارة التنفيذية للهيئة، وخصّ بعظيم الشكر د. عبد الله المعتوق، ونائب الرئيس وأمين المال أحمد الجاسر، وأمين السر د. مطلق القراوي ورؤساء لجان المجلس وأعضائها لما قدموه من دعم كبير لإدارة الهيئة وتمكينها من القيام بأعباء مسؤولياتها.

كما عبّر عن عظيم الامتنان لأسرة الهيئة من موظفين وقياديين في كل المواقع والتخصصات، واصفًا إياهم بالوقود والطاقة التي تحرك الهيئة تجاه الإنجاز.

كما شكر جميع أعضاء ورؤساء الفرق التحضيرية العاملة الذين كانوا وراء الشكل البهي الذي ظهرت عليه لقاءات واجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العامة.

إنجازات تنموية وتطوعية وإجراءات متطورة للمنح

• قفز عدد المشاريع التنموية تحت التنفيذ من 6 مشاريع قيمتها حوالي 230 ألف دولار في العام 2019م إلى 16 مشروعًا قيمتها تجاوزت 2,1 مليون دولار في العام 2020م، بما يعكس تضاعف حجم المشاريع التنموية في الهيئة أكثر من 9 مرات خلال سنة واحدة.

• دشنت الهيئة منظومة المنح وأنجزت أدلة ونماذج العمل الخاصة بمشروع تطوير إجراءات المنح، وعددها 6 منتجات، كما بدأت في إجراءات حوكمة وتقييم الشركاء الميدانيين وفق معايير شفافة واحترافية لاختيار قوائم الشركاء في كل دولة، كذلك وضعت سياسات لتنظيم استقبال المشاريع غير الاستراتيجية في الهيئة.

• رغم تداعيات كورونا، ظلت شعلة العمل التطوعي في الهيئة متقدة خلال عامي الجائحة، إذ بلغ عدد الفرق التطوعية العاملة تحت مظلتها 36 فريقًا تطوعيًا، بإجمالي 738 متطوعًا ومتطوعة.

وقد دشنت الفرق التطوعية 70 مشروعًا وحملة إغاثية وطبية واجتماعية في 22 دولة موزعة على شتى أنحاء العالم، تجاوزت قيمتها الإجمالية 1,8 مليون دينار، وتجاوز عدد المستفيدين 1,6 مليون شخص.

البناء المؤسسي

وفي نطاق البناء المؤسسي للهيئة، تطرق م. الصميط إلى حُزمة من الإنجازات، منها بناء منظومة المخاطر، وإنشاء وتشغيل مكتب الامتثال وإدارة المخاطر كأحد أهم عناصر منظومة الرقابة الداخلية والحوكمة، وإعداد سياسات بناء نظام الحوكمة واعتمادها، وبناء منظومة متكاملة للعمل عن بُعد، وإعادة هيكلة البيانات المالية ومعالجة اختلالاتها، وإعادة هيكلة قطاع الاستثمار وضبط قاعدة بياناته، والتحديد الدقيق لرأس المال الوقفي، وغيره من جهود إعادة البناء المؤسسي، وتعزيز الجهود المبذولة للارتقاء بمستوى البرامج الخيرية والإنسانية لتحقيق المعادلة الذهبية؛ وهي إحداث أعظم الأثر في حياة المستفيدين والاستخدام الأعلى كفاءة للموارد.

وأكد حرص الهيئة على رفع مستوى أداء عمليات تنفيذ المشاريع الخيرية لضمان السرعة والجودة في الأداء، وزيادة الاستثمار في التسويق الإلكتروني ومعالجة الثغرات في التعامل مع الفرق التطوعية، وغيرها من التوصيات التي وضعت الهيئة لها برامج تنفيذية.

لتطوير استراتيجيات المؤسسة ومستهدفاتها

ورشة لإعداد دليل لقياس أثر المشاريع الثقافية والتعليمية

■ أبورمان وزين العابدين والمعتوق خلال ورشة قياس الأثر

في إطار خطتها الاستراتيجية التي أُسست على مفهوم الأثر، عقدت الهيئة الخيرية على هامش اجتماع الجمعية العامة الـ 18 ورشة متخصصة بعنوان «قياس أثر المشاريع الثقافية والتعليمية.. تحديات واقعية ورؤية منهجية»، بهدف إعداد دليل لقياس أثر هذه المشاريع.

وحرصت الورشة على خلق حالة من التشاور مع الخبراء وأصحاب التجارب من أجل بناء رؤية منهجية واقعية لقياس أثر المشاريع الثقافية والتعليمية لدى المؤسسات المانحة والمنفذة.

وفي سياق أعمال الورشة، قدم مدير مكتب الشراكات الدولية بالهيئة د. سامر أبو رمان ورقة «التحديات المنهجية والعملية في قياس أثر البرامج التعليمية والثقافية»، فيما قدم مدير إدارة تطوير المشاريع م. سامي زين العابدين ورقة بعنوان «الإطار المفاهيمي لقياس الأثر».

وناقشت الورشة نماذج لقياس أثر المشاريع الثقافية والتعليمية وبعض المعالم المنهجية والواقعية لقياس أثر تلك المشاريع.

وأدار الورشة رئيس اللجان التحضيرية لاجتماع الجمعية العامة ومدير الموارد البشرية بدر المعتوق، وحضرها لفيف من أعضاء مجلس الإدارة في لجنة الثقافة والتعليم، ومديري المكاتب الخارجية للهيئة، وممثلي الجمعيات الخيرية.

وشددت الورشة على أهمية الوعي بمسار قياس أثر المشاريع وضرورته، والمعرفة بالتحديات في هذا الشأن، وتكوين التوجهات وتفعيل الأدوات المعرفية لقياس الأثر، والعمل على إيجاد حالة من التوافق على منهجية وأدوات علمية لقياس أثر المشاريع، لتطبيقها عام 2022م وتطويرها في المستقبل، فضلًا عن تحقيق مقاصد العمل الخيري وأهدافه والمحافظة على مكتسباته.

ولتقييم الأثر فوائد عدة، من أهمها، تخصيص الموارد لتعظيم الأثر والحاجة إلى شواهد على ما تحقق من نجاح، ومقارنة الخيارات من خلال تحليل التكلفة والعائد، وتطوير استراتيجيات المؤسسة وسياساتها، ووضع مستهدفات طموحة وواقعية في الوقت نفسه، وبناء سياسات قائمة على المعرفة لضمان الاستدامة.

لجنة الاستثمار تبحث جهود تعظيم العوائد وتثمير الأوقاف

■ جانب من اجتماع لجنة الاستثمار برئاسة الغزالي

بحثت لجنة الاستثمار المنبثقة عن مجلس الإدارة برئاسة عضو مجلس الإدارة الشيخ سالم الغزالي عددًا من الملفات ذات الصلة بالاستثمار، ومن بينها مشروع تثمير أوقاف الهيئة، وتقرير هيئة الرقابة الشرعية بشأن الضوابط الشرعية لاستثمار أموال الصدقات، وأحد المشاريع الوقفية في جمهورية النيجر.

وصادقت اللجنة على تقرير الاستثمار خلال العامين 2020 و2021م، ورفعته إلى اجتماعي مجلس الإدارة والجمعية العامة.

كما اطلعت اللجنة على تقريري البيانات المالية والمحفظة الاستثمارية، ولائحتي الاستثمار وعمل اللجنة، تمهيدًا لإصدار النسخة النهائية من اللائحتين بعد مراجعتهما من أعضاء اللجنة وإبداء ملاحظاتهم، ومن ثم رفعهما إلى مجلس الإدارة.

إلى ذلك، وجهت اللجنة الشكر للإدارة التنفيذية لجهودها خلال الفترة الماضية في تطوير عمليات الاستثمار، مشددة على ضرورة بذل المزيد من الجهود للنهوض باستثمارات الهيئة وتعظيم عوائدها.

عقد الاجتماع بحضور د. عبد العزيز السبيعي وعبد القادر العجيل والمدير العام م. بدر الصميط، ولفيف من القيادات التنفيذية والإدارية للهيئة الخيرية.

اختارت الجاسر وبن عقيل نائبين للرئيس والقراوي أمينًا للسر وآل محمود لـ«المال»

الجمعية العامة تختار مجلس إدارة جديدًا برئاسة د. المعتوق

■ د. مطلق القراوي

■ الشيخ عبد الرحمن بن عقيل

■ أحمد سعد الجاسر

■ د. عبد الله المعتوق

اختارت الجمعية العامة للهيئة الخيرية في اجتماعها الثامن عشر مجلس إدارة جديدًا من 21 عضوًا لمدة 4 سنوات، مجددةً الثقة في د. عبد الله معتوق المعتوق رئيسًا، وأحمد سعد الجاسر والشيخ عبد الرحمن بن عبد الله بن عقيل نائبين للرئيس، ود. مطلق راشد القراوي أمينًا للسر، والشيخ عبد الرحمن بن عبد الله آل محمود من قطر أمينًا للمال.

كما اختارت الجمعية العامة د. أحمد الحاج محمد توتونجي من السعودية رئيسًا للجنة التعليم والثقافة، والشيخ سالم أحمد الغزالي من سلطنة عمان رئيسًا للجنة الاستثمار، ود. نبيل حمد عيسى العون من الكويت رئيسًا للجنة العضوية، وطارق سليمان الرومي من الكويت رئيسًا للجنة التدقيق.

■ د. أحمد توتونجي

■ الشيخ عبد الرحمن آل محمود

■ الشيخ سالم الغزالي

وإلى جانب هؤلاء ضمت قائمة أعضاء مجلس الإدارة د. عصام أحمد البشير من السودان، ود. صالح بن سليمان الوهيبي من السعودية، ود. عبد العزيز بن عبد الله تركي السبيعي من قطر، ود. محمد هدايت نور وحيد من إندونيسيا، ود. حافظ عبد الرحمن مدني من باكستان، ود. محمد منظور عالم من الهند، ود. إبراهيم محمد جدوت من جنوب أفريقيا، ود. حسام الدين أبازي من كوسوفا، ود. عبد الله بن مصلح آل شاكر من المملكة العربية السعودية، وعبد الوهاب عبد الله الحوطي، ود. عبد الرحمن صالح المحيلان، وجمال عبد الخالق عبد الله النوري من الكويت، ود. عمران محمد فريد شونارا من جنوب أفريقيا.

وتوزع أعضاء المجلس الذين يمثلون شتى أنحاء العالم على لجان المجلس وفق تخصصاتهم واهتماماتهم ورؤاهم المستقبلية.

" اختيار توتونجي لـ«التعليم والثقافة» والغزالي لـ«الاستثمار» والعون لـ«العضوية» والرومي لـ«التدقيق»

■ ■ ■

توزيع أعضاء مجلس الإدارة على لجانه النوعية وفق تخصصاتهم واهتماماتهم وأولوياتهم"

■ د. عبد العزيز السبيعي

■ د. صالح الوهيبي

■ د. عبد الرحمن المحيلان

■ د. عصام البشير

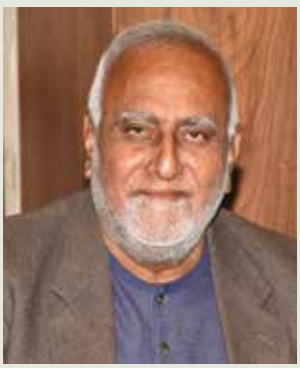

■ د. إبراهيم جدوت

■ د. محمد منظور عالم

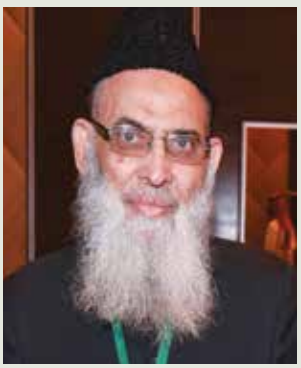

■ د. حافظ مدني

■ د. محمد هدايت نور وحيد

■ جمال النوري

■ د. عبد الله بن مصلح آل شاكر

■ عبد الوهاب الحوطي

■ د. حسام الدين أبازي

■ د. عمران شونار

■ د. نبيل العون

وتضم الجمعية العامة بالهيئة مجموعة من المؤسسين من رجالات الفكر والدعوة والعمل الخيري والشخصيات العامة من شتى أنحاء العالم، وتعقد اجتماعها كل عامين، وتنتخب مجلسًا للإدارة كل أربع سنوات.

وتختص الجمعية العامة حسب النظام الأساسي للهيئة بإقرار خطط العمل والبرامج اللازمة، واعتماد اللائحة الخاصة بنظام الموظفين والعاملين واللوائح المالية والإدارية ومناقشة التقرير العام لمجلس الإدارة واعتماد الميزانية والحساب الختامي ووضع شروط واجراءات قبول العضوية وإنهائها وبيان حقوق الأعضاء وواجباتهم بناء على اقتراح مجلس الإدارة وبالاتفاق مع دولة المقر.

كما تعنى الجمعية العامة بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة الأصليين والاحتياطيين، والإشراف العام على الهيئة وعلى مباشرة مجلس الإدارة لاختصاصاته، وتعيين مراقب الحسابات وتحديد مكافآته، وتعقد اجتماعها

" أعضاء مجلس الإدارة لا يتقاضون أجورًا أو مكافآت مقابل أعمالهم ويجتمعون كل 6 أشهر "

العادي مرة واحدة كل سنتين، ولا يكون الاجتماع صحيحًا إلا بحضور نصف الأعضاء، على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه، وتصدر الأصوات بأغلبية الحاضرين، ويجوز أن تعقد اجتماعات غير عادية بدعوة من رئيسها أو بناء على طلب من ثلث الأعضاء على الأقل.

ويتألف مجلس الإدارة من 21 عضوًا، بحيث يكون ثلثهم على الأقل من دول مجلس التعاون، وتنتخبهم الجمعية العامة بالاقتراع السري المباشر من بين المرشحين الذين توافق عليهم دولة المقر لمدة 4 سنوات، ويجوز إعادة انتخاب من انتهت عضويتهم.

ويختص مجلس الإدارة بتنفيذ السياسة العامة للهيئة وإدارة شؤونها وفق النظام الأساسي وقرارات الجمعية العامة، ويجتمع كل ستة أشهر على الأقل ويختار من بين أعضائه رئيسًا ونائبين للرئيس وأمينًا للسر وأمينًا للمال، على أن يكون الرئيس من مواطني دولة المقر، ولا يتقاضى أعضاء مجلس الإدارة أجورًا أو مكافآت مقابل أعمالهم.

ثلاثة أعضاء احتياطيون

■ سيدة رضية سلطانة

■ د. وليد الوهيب

اختارت الجمعية العامة ثلاثة أعضاء احتياط في مجلس الإدارة، وهم: ود. وليد الوهيب من الكويت ود. سيدة رضية سلطانة من بنغلاديش، ود. ناصر المانع من ليبيا.

ويجري تصعيد هؤلاء الأعضاء تباعًا إلى مقاعد مجلس الإدارة في حال شغور شاغليها لسبب أو لآخر.

■ د. ناصر المانع

8 رموز كويتية ينضمون إلى عضوية الجمعية العامة

■ عبد المحسن السعيد

■ خالد الجارالله

■ طارق الرومي

■ عبد اللطيف الروضان

أقرت الجمعية العامة انضمام قائمة بـ 8 أعضاء جُدد من دولة المقر، وتشمل نائب وزير الخارجية الكويتي السابق خالد سليمان الجار الله، والأمين العام السابق لمجلس الوزراء الكويتي عبد اللطيف عبد الله الروضان، والمدير العام السابق لصندوق التضامن الإسلامي في البنك الإسلامي للتنمية د. وليد عبد المحسن الوهيب، وأحد كبار المتبرعين للهيئة عبد المحسن ناصر السعيد.

كما ضمت القائمة الجديدة خبير التدقيق طارق سليمان الرومي ورئيس جمعية العون المباشر ود. عبد الرحمن صالح المحيلان، ورئيس جمعية الشيخ عبد الله النوري الخيرية جمال عبد الخالق عبد الله النوري، ورئيس جمعية السلام للأعمال الخيرية والإنسانية د. نبيل حمد عيسى العون.

وتعد هذه النخبة الرفيعة من الأعضاء الجدد الذين انضموا للجمعية العامة والذين اختير بعضهم لعضوية مجلس الإدارة إضافة نوعية إلى الهيئة الخيرية، لكونهم قامات رفيعة وأصحاب خبرات عديدة وحيثيات مجتمعية ووطنية وخيرية في ميادين شتى، ولتاريخهم الداعم للعمل الخيري.

لجنة التعليم والثقافة تناقش التحديات وتؤكد أهمية تطوير الأداء والمخرجات

■ جانب من اجتماع لجنة التعليم بحضور كبار العلماء

وافقت لجنة التعليم والثقافة المنبثقة عن مجلس الإدارة برئاسة د. أحمد توتونجي على لائحة عملها بحضور أعضاء اللجنة والقيادات التنفيذية للهيئة.

وثمن رئيس اللجنة خلال الاجتماع جهود الهيئة في تطوير ملف التعليم والثقافة والاهتمام ببرامج الموهوبين والنابغين لتخريج القيادات المجتمعية والعمل على نشر مفاهيم الثقافة الإسلامية الوسطية في أوساط الشباب والمستفيدين.

وناقشت اللجنة التحديات التي تواجه الشباب، وفرص دعم طلاب الأزهر الوافدين.

وأشادت بالدليل الإرشادي للبرامج الثقافية، مع التوصية بإعداد دليل إرشادي للمسلمين في دول الأقليات عن قضايا المشترك الإنساني والمواطنة الصالحة والهوية.

وأكدت أهمية تطوير الأداء والمخرجات في نطاق عمل اللجنة، والارتقاء بالجهات المنفذة للمشاريع ومتابعتها والإفادة من التجربة الرائدة في جنوب افريقيا في برامج التعليم والثقافة، وإجراء دراسة منهجية للأعمال الثقافية في البلدان المختلفة، والافادة من أصحاب الخبرة في البلدان المستهدفة.

وأشادت اللجنة بجهود إدارة الهيئة في تطوير ملف البرامج التعليمية والثقافية، ممثلة في المدير العام وفريق العمل على ما بذلوه طوال الفترة السابقة من جهد إداري وفني لاعتماد وتنفيذ هذه البرامج النوعية.

حقًا.. الإسلام دين الإنسانية

■ بقلم: د. مطلق القراوي
أمين سر مجلس الإدارة

كانت لحظات ثقيلة على امرأة في العقد الثامن من عمرها؛ وهي تتجول في السوق لقضاء حوائجها تحت زخات المطر الغزير، وقد امتلأت الطرقات بالمياه، والاختناقات المرورية، وكلٌ يجتهد في حماية نفسه، وتفادي تلك العوائق.

فوجئت تلك العجوز بيد دافئة مليئة بالحنان والرحمة لفتاة محبة للخير تمتد إليها وتحمل عنها أغراضها، وتعطيها مظلة كانت قد اشترتها عندما رأت حال العجوز، ثم عبرت الشارع معها وسط زحمة السيارات وهطول الأمطار.

وما أن تأكدت العجوز من الوصول إلى بر الأمان وعبورها نهر الشارع المزدحم حتى التفتت إلى الشابة العظيمة المحبة للمعروف، وصاحبة السلوك القويم، وإذ بها فتاة في مقتبل عمرها ترتدي الحجاب، لتقول لها: شكرًا لك، من أنت؟ ردت الفتاة: أنا طالبة أدرس في أميركا، فلما رأيتك قادني قدر الله لمساعدتك، وهذا من قيم ديننا الإسلامي الحنيف، ثم أعطتها مظلة المطر، وقالت: هذه لك.

وهنا بلغ إعجاب العجوز بهذا التصرف الجميل مداه، حيث عبرت للفتاة عن إعجابها بقيم هذا الدين الإنساني.

كثيرون اعتنقوا الإسلام بسبب قيمه العظيمة ودعوته أتباعه للتحلي بالأخلاق الكريمة، لاسيما أن الدعوة الإسلامية قامت على نشر قيم الخير والتسامح والتواد والتراحم والتعاون بين الناس، ولهذا لو تمسك جميع المسلمين بالقيم اقتداءً برسولنا الكريم (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيرًا)، وتركوا اتباع الشهوات وحب الذات لوجدنا الخير يعم العالم كله.

إن الإسلام دين الإنسانية بلا منازع؛ حيث تزخر مصادره من القرآن الكريم والسيرة النبوية بالآيات والأحاديث الشريفة ومواقف الصحابة والتابعين بهذا الجانب الإنساني الفريد، إذ جعل ميزان التفاضل بين الناس على أساس العمل الصالح والتقوى، وأمر بالحرية والمساواة في الحقوق والواجبات.

كما اهتم بالفئات الضعيفة في المجتمعات، فشرع لها فريضة الزكاة التي تحفظ لها حقوقها، وهي تعد ثالث ركن من أركان الإسلام، وحث على صلة الرحم والأخوة وإفشاء السلام والتعارف والبر بغير المسلمين المسالمين وكفالة اليتيم وغيرها.

تلك الأخلاق والقيم الإنسانية النبيلة من مقومات عظمة هذه الأمة ورقيها وتحضرها.

الجمعية العامة أقرت تعديلات ميثاقها والنظام الأساسي للهيئة

مفكرون وقادة وعلماء يشيدون بعطاء أهل الكويت في مواجهة الأزمات الإنسانية

أقرّت الجمعية العامة - أعلى سلطة في الهيئة الخيرية - في اجتماعها الـ 18 تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية عن عامي 2020 - 2021م، وتقارير المدير العام ونشاط الهيئة والبيانات المالية المجمعة والاستثمار خلال الفترة نفسها، ومشروع تعديل النظام الأساسي للهيئة، وميثاق الجمعية العامة، ومصفوفة الصلاحيات المالية، واختارت مكتب التدقيق الخارجي للعامين المقبلين، هذا إلى جانب اختيارها مجلس إدارة جديدًا للهيئة خلال السنوات الأربع المقبلة.

■ صورة تذكارية لمجلس الإدارة الجديد بعد اختياره من الجمعية العامة خلال اجتماعها الـ 18

وأشاد أعضاء مجلس الإدارة والجمعية العامة بعطاء أهل الكويت في دعم جهود الهيئة الخيرية خلال هذين العامين اللذين شهدا اجتياح جائحة «كورونا» للعالم، مؤكدين أنه رغم التحديات والظروف القاسية التي سادت العالم على خلفية هذا الوباء، إلا أن الهيئة الخيرية شهدت حراكًا إنسانيًا كبيرًا، تجسد في المستوى النوعي للمشاريع والتنامي الملحوظ للإنجازات ضمن رؤيتها الاستراتيجية التي تركز على بناء الإنسان وتمكينه اقتصاديًا وثقافيًا وتعليميًا؛ حتى يكون قادرًا على إحداث التأثير الإيجابي في مجتمعه.

ووصف الأعضاء - وهم نخبة من المفكرين والعلماء وقادة العمل الخيري - الهيئة الخيرية بأنها واحدة من المؤسسات التي أرست معالم العمل الخيري في الكويت، وأن إنجازاتها تعكس المسار الذي جُبل عليه الشعب الكويتي، و دأبت عليه المؤسسات الخيرية الكويتية.

ووجه الأعضاء رسائل شكر وتقدير للإدارة التنفيذية على نجاحها في قيادة الهيئة خلال هذه المرحلة الاستثنائية وحسن أدائها، إذ عبر رئيس الهيئة د. عبدالله المعتوق عن خالص الشكر للمدير العام م. بدر الصميط ونائبه عبدالرحمن المطوع، مثمنًا دورهما في تطوير الأداء بالهيئة، ومواصلة الليل بالنهار من أجل تحقيق الإنجازات التي تضمنتها التقارير المقدمة لمجلس الإدارة والجمعية العامة.

خلال الاجتماعات برزت دعوات تطالب بضرورة أن يكون لأعضاء مجلس الإدارة والجمعية العامة إسهامات ملموسة وفعالة في دعم برامج الهيئة ومشاريعها، مفسرين ذلك بأن العضوية ليست للوجاهة، وإنما لدعم مسيرة الهيئة في خدمة الفقراء والمساكين.

وتنسجم هذه الدعوات مع ما أراده مؤسسو الهيئة من أن تكون عالمية التمويل

> "دعوات للأعضاء بأن يسهموا بدور فعال في دعم برامج الهيئة انطلاقًا من عالميتها تمويلًا وإنفاقًا
>
> ■ ■ ■
>
> المشاريع التنموية ذات الأثر المستدام والبرامج التعليمية من أولويات العمل الخيري في مجابهة التحديات
>
> ■ ■ ■
>
> تأسيس كيان تنموي للأغراض الإنسانية.. فكرة رائدة وحلم طال انتظاره لتغيير واقع المجتمعات الفقيرة نحو الأفضل"

والإنفاق والاستثمار، حتى تستطيع النهوض بمسؤولياتها في مواجهة تحديات الفقر والنكبات.

وتضم الجمعية العامة للهيئة نخبة من ذوي الحيثيات الاجتماعية والخيرية والعلمية والفكرية في بلدانهم.

برنامج التمويل الأصغر

وثمن الأعضاء النجاح الكبير الذي حققه صندوق التنمية الاجتماعية التابع للهيئة المعروف ببرنامج التمويل الأصغر، الذي يرفد الفقراء والمحتاجين بقروض حسنة من أجل إدارة مشاريعهم الإنتاجية، لما لهذا هذا المشروع من أثر إنمائي كبير على المستفيدين، يتجلى في تحسين نوعية حياتهم ونقلهم من دائرة السؤال إلى العمل والإنتاج.

ومن الملامح الرئيسة لبرنامج التمويل الأصغر أنه يقوم على فكرة التمويل الإسلامي التي تقضي بمنح قروض بنسبة فائدة 0 %، وتحافظ الهيئة على رأس المال بتحميل المؤسسة المحلية مسؤولية إدارة البرنامج وتدبير المصاريف التشغيلية، وتزيد نسبة سداد القروض على 90%، وهو الأمر الذي يعكس حالة من النجاح الكبير للمشروع في تحسين جودة حياة المستفيدين وتمكينهم اقتصاديًا عبر برامج وقف القرض الحسن لطلبة التدريب المهني، والمشروع التنموي المستدام وصندوق الأسر المنتجة للأيتام والمشروع الصغير للدعاة.

وبموجب خطتها الاستراتيجية تتبنى الهيئة فلسفة جديدة في العمل الخيري ترتكز على المشاريع التنموية ذات الأثر المستدام، وهو الأمر الذي تجسد في تشييد العديد من القرى النموذجية متكاملة المرافق الإيوائية والتعليمية، والصحية والخدمية وغيرها.

كيان تنموي

وطرح الأعضاء تساؤلات عديدة حول توجه الهيئة نحو تأسيس كيان تنموي للأغراض الإنسانية، من حيث القيمة المضافة والدوافع ومدى الحاجة، وردًا على مداخلات الأعضاء، أوضح المدير العام م. الصميط أن هذا الكيان سيكون بمنزلة مؤسسة تنموية، تطرح للمساهمين والشركاء وفق دراسة جدوى واضحة يجري العمل على إعدادها في هذه المرحلة، ولن يكون جزءًا من نشاط الهيئة.

ومؤصلًا لولادة الفكرة، قال د. المعتوق إنه منذ 10 سنوات زار باكستان، وتفقد آثار مشروع برنامج التمويل الأصغر، ووقف على نتائجه المفرحة التي ظهرت في تحسين حياة المستفيدين، وعندما عاد إلى الكويت طرح على الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد رحمه الله فكرة إنشاء بنك للتنمية المستدامة، يكون أعضاؤه من المستثمرين، وأبلغه أن بعض الدول ليس لديها مانع من احتضان هذا المشروع في إشارة إلى تركيا، غير أن الأمير الراحل رحّب بإنشائه في الكويت بوصفها مركز العمل الإنساني.

وفي خطوة لاحقة طرحتُ والكلام للدكتور المعتوق الأمر على إدارة الهيئة، وتم تشكيل لجنة للنظر في المقترح، وبفضل الله قطعنا شوطًا على طريق إعداد دراسة جدوى للمشروع بالتعاون مع مؤسسة استشارية متخصصة في هذا الشأن، وفي تقديري أن الهيئة زاخرة بالخبرات البنكية والكفاءات الاستثمارية التي ينبغي أن يكون لها دور في إنجاح هذا المشروع الواعد.

الفكرة لاقت ترحيبًا من بعض الأعضاء الذين وصفوها بالرائدة استنادًا إلى نجاحها في تحسين أوضاع الفقراء في بنغلاديش والسودان، وعدّها آخرون حلمًا للأمة لدورها المنشود في دعم الفئات الضعيفة وانتشالها من براثن الفقر والعوز، فيما أثار البعض ملاحظات وجيهة ودعوا إدارة الهيئة إلى مراعاتها ودراستها، وهو ما رحبت به الإدارة.

■ د. المعتوق لدى إدارته جلسة الجمعية العامة

من الوفاء توثيق جهود رموز الهيئة الراحلين وإبراز عطاءاتهم ليكونوا نبراسًا للسائرين على دربهم

■ ■ ■

هناك حاجة ماسّة إلى إعداد دراسات عن الأوضاع الإنسانية للأقليات المسلمة في مناطق شتى من العالم

■ ■ ■

الاستثمار الخيري أولوية قصوى في ظل الموارد الشحيحة للعمل الخيري وتعدد الأزمات الإنسانية وطول أمدها"

■ متابعة من أعضاء الجمعية العامة

■ مداخلات الأعضاء تحلق في آفاق التطوير والتحديث

■ جانب من أعمال الجمعية العامة

رسائل شكر

وشكّل تقدير الأعضاء لحجم إنجازات الهيئة ودور دولة الكويت في رعايتها ودعمها، دافعًا لتوجيه عدد من رسائل الشكر للأطراف المعنية، أولاها لدولة الكويت لتقديمها الدعم للهيئة ولكونها الدولة الرائدة والأولى في مجال العطاء على الساحة الإسلامية والعالمية، والثانية لرئيس الهيئة على حسن إدارته لمسار الهيئة وتعاونه الوثيق مع الإدارة التنفيذية، والثالثة للمدير العام ونائبه على هذه النقلة النوعية في مسيرة الهيئة، والرابعة لأعضاء مجلس الإدارة على جهودهم خلال السنوات الأربع الماضية التي اتسمت بالمثابرة والحرص على تطوير آفاق الهيئة، والخامسة للعاملين في الجهاز التنفيذي الذين واصلوا ليلهم بنهارهم ودأبوا على تحضير هذه الاجتماعات، ووقفوا على تنفيذ الخطط والبرامج، حتى أصبحت الهيئة أم الهيئات على مستوى الكويت بل على مستوى العالم العربي.

ترتيب الأسبقيات

وفي السياق نفسه، وضمن قراءة للتحديات المقبلة والمتغيرات العالمية، برزت قضية ترتيب الأسبقيات في مجال العمل الخيري في بمناقشات الأعضاء، من خلال تأكيد أولوية صياغة الإنسان وصناعته بعيدًا عن محدودية مفهومه الذي يحصره البعض في إغاثة ملهوف أو كفالة يتيم أو رعاية أرملة، فضلًا عن إيلاء الاستثمار الخيري أولوية قصوى في ظل الموارد الشحيحة للعمل الخيري وتعدد الأزمات الإنسانية وطول أمدها، وانطلاقًا من أهميته بالنسبة للعمل الخيري بعد أن بات أحد روافده الأساسية التي تحتاج إلى تخطيط، وقراءة واعية من جانب فريقي الاستثمار والهيئة الشرعية في إطار فقه المرحلة و أولوياتها.

البرامج التعليمية

استحوذت قضية البرامج التعليمية والحاجة الملحة إلى إغاثة العقول في بعض المجتمعات المنكوبة على جانب من مناقشات الأعضاء، وشددوا على أنها من المشروعات التي تؤثر في صناعة الأمة، ومن المهم أن تتضافر الجهود لدعمها لأهميته في تطوير المجتمعات وتقاطعها مع التوجهات الاستراتيجية للهيئة.

واقترح البعض دراسة فرص الاستثمار في التعليم الجامعي بدولة الكويت بوصفها دولة آمنة ومستقرة ومليئة بالكوادر والكفاءات التعليمية، والإفادة من تجربة الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة التي حققت نجاحًا كبيرًا.

توثيق سيّر الأعلام

تفاعل بعض الأعضاء مع عبارات الوفاء التي وجهها كلٌ من رئيس الهيئة والمدير العام إلى أعضاء مجلس الإدارة والجمعية العامة الذين انتقلوا إلى رحمة الله خلال الفترة الماضية، داعين إلى توثيق السيّر الذاتية لهؤلاء الأعلام الراحلين، وإطلاق أسمائهم على مشاريع الهيئة في بلدانهم كالمدارس والآبار والمساجد.

> "زكاة المسلمين تصل إلى 600 مليار دولار سنويًا في حين أن القضاء على الفقر في العالم الإسلامي يتطلب 250 مليار دولار"

■ ■ ■

> تمكين المرأة والشباب في المؤسسات الإنسانية مطلب مُلح.. والهيئة تضم 9 كوادر نسائية ضمن عضوية جمعيتها العامة"

وحسب الأعضاء يستوجب الوفاء والتقدير لجهود رموز الهيئة الذين قضوا نحبهم، إبراز ما شهدته مسيرتهم من همم عالية وعطاء كبير، حتى تكون نبراسًا للسائرين على دربهم.

الأقليات المسلمة

وفي ظل موجة الاضطهاد التي تعرضت لها الأقليات المسلمة في مناطق عديدة من العالم، مثل مسلمي الهند والإيغور في الصين، والروهينغيا، طالب أحد الأعضاء بإعداد دراسة عن أوضاع الأقليات في العالم الإسلامي وصور معاناتها وخاصة بعض دول جنوب شرق آسيا مثل كمبوديا ولاوس وفيتنام ونيبال، مشيرًا إلى أن المسلمين لم تكن لديهم معرفة بأقلية الروهينغيا المسلمة، ولم يتعرفوا عليها إلا بعد أن طفت أزمتها على السطح.

وأشار إلى أن هناك أقليات مسلمة تعيش تحت خط الفقر، وأنه قد زارها واطلع على أوضاعها، وهي تحتاج إلى الدعم والمساندة، بوصفها من الملفات المنسية، مبينًا أن الأقليات المسلمة في دول البلطيق (استونيا، ولاتفيا، وليتوانيا) أحسن حالًا، غير أنها تفتقر إلى برامج الثقافة الإسلامية الوسطية التي تحرص الهيئة على دعمها.

ورش عمل

ومن باب الحرص على الإفادة من تجارب الأعضاء وخبراتهم المهنية في إدارة المشاريع الخيرية، طرح أحد الأعضاء فكرة تنظيم ورش عمل، يتفاعل فيها الأعضاء ويتشاركون المعلومات بشأن القضايا المختلفة، وذهب آخر إلى المطالبة بتحويل

■ الهيئة نظمت معرضًا عن إنجازاتها على هامش الاجتماعات

■ أحد أعضاء الجمعية العامة متحدثًا عن بُعد

اجتماع الجمعية العامة إلى ورش عمل، بحيث تضم كل ورشة مجموعة من الأعضاء حسب اهتماماتهم وتخصصاتهم، لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك، فيما دعا ثالث إلى دراسة مقترح بعقد لقاءات إقليمية بين الأعضاء.

مكافحة الفقر والفرص المتاحة

وفي سياق مكافحة الفقر في العالم الإسلامي، برز الحديث عن دراسة أجريت حول زكاة المسلمين من واقع البنوك في العالم الإسلامي، وأعلنت نتيجتها الأمم المتحدة خلال أعمال القمة الإنسانية في عام 2016م، وأثبتت أن زكاة المسلمين في السنة الواحدة تصل إلى 600 مليار دولار، في حين أن القضاء على الفقر المدقع في العالم يحتاج إلى 600 مليار في السنة، بينما في العالم الإسلامي هناك حاجة إلى 250 مليار دولار للقضاء على الفقر.

هذا بالإضافة إلى أن زكاة المسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية التي دفعت في العام الماضي بلغت مليار و200 مليون دولار، والأوقاف الموجودة في العالم الإسلامي تقدر بتريليون دولار.

وشكّل الحديث الرقمي عن فريضة الزكاة، مقدمة للإقرار بأن هناك فرصًا عديدة وممكنة لتمويل مشاريع الهيئة في ظل توجهها نحو حوكمة جميع عملياتها، وحرصها على العمل بكل شفافية ونزاهة، فضلًا عن مكانتها القانونية في الكويت والعالم، واحتضانها نخبة من الخبرات والشخصيات المقبولة عالميًا، واهتمامها بتكوين شراكات عالمية، وهي المعطيات التي تعزز الثقة في مسارها وأنشطتها الإنسانية.

وكانت الهيئة قد أنشئت في عام 1984م، وأشهرت بقانون عام 1986م وصدر مرسوم أميري بنظامها الأساسي في 1987م، واتخذت من الكويت مقرًا لها بموجب هذا الوضع القانوني، وتغطي أنشطتها الإنسانية منذ انطلاقتها قبل حوالي أربعة عقود شتى أنحاء العالم.

تمكين المرأة والشباب

لم يغب دور المرأة في العمل الخيري عن ساحة النقاش، إذا استشهد بعض الأعضاء بنجاحات المرأة المسلمة في قيادة بعض المؤسسات والمنتديات الأوروبية الخاصة بالمرأة والأسرة، وتطرق الحوار إلى ما وصف بضعف دور المرأة في صناعة القرار الخيري، رغم أنها مؤهلة لهذا الدور كما أثبتت ذلك في ميادين العمل الثقافي، والحقوقي، والاستثماري، وغيره.

وكانت الهيئة الخيرية قد اختارت في اجتماع الجمعية العامة الثالث عشر 9 كوادر وقيادات نسائية ضمن عضوية جمعيتها العامة من دول مختلفة، وفي الاجتماع الـ 18 اختارت إحداهن عضوًا احتياطيًا في مجلس الإدارة، وهي د. سيدة رضية سلطانة الأستاذة بقسم الهندسة الكيميائية بجامعة بنغلاديش، وكانت قد

> "توجيه عبارات الشكر للقضاء الكويتي النزيه لوضعه حدًا للمسيئين للعمل الخيري وبرهنته على سلامة موقف الهيئة
>
> ■ ■ ■
>
> لبرنامج التمويل الأصغر أثر إنمائي كبير في تحسين نوعية حياة المستفيدين ونقلهم من دائرة السؤال إلى العمل والإنتاج"

تولت منصب عضو المجلس الاستشاري العلمي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مدة ثلاث سنوات خلال رحلتها المهنية.

وطالب أحد الأعضاء بضرورة تمكين الشباب في صناعة القرار بالمؤسسات الإنسانية، مشيرًا إلى أنه شخصيًا بلغ 70 عامًا كما هو حال كثير من الأعضاء، وأنه لابد من إعطاء الشباب الفرصة لما هو معروف عنهم من طاقة إيجابية وقدرة على العطاء وتحقيق النجاحات.

■ جانب من التجهيزات الفنية المصاحبة لأعمال الجمعية العامة

استشراف المستقبل

ومن أسرار نجاح أي مؤسسة - كما ورد في تعليقات الأعضاء - أن تتكامل فيها جهود التنظير للفكرة كرؤية واستشراف مستقبل، والتخطيط لها ثم قيادتها في المجال التنفيذي، راجيًا أن يتجاوز المركز العالمي لدراسات العمل الخيري، دوره في دعم الجانب التنفيذي إلى استشراف المستقبل، في ظل ما يراه من إقبال العالم على متغيرات ومستجدات تتطلب إعداد دراسات مستقبلية، ووضعها بين يدي صناع القرار في الهيئة.

وفيما كانت هناك إشادات بما وصفوه بالتقدم المستمر للهيئة في مجال إعداد التقارير ووضع الخلاصات ورصد الأرقام والحقائق واستخلاص النتائج، كانت هناك مطالبة بأن يضاف إليها جانب استشرافي يتعلق بالتحديات المستقبلية والأسئلة التي تحتاج إلى مشاركة في ترجيح البدائل وإثراء الرؤية.

دعم المنظمات

وتعددت مداخلات الأعضاء بشأن نقاط قوة الهيئة التي تتمثل في أنها تتخذ مقرًا في دولة مستقرة ومشهود لها بالإنسانية، وأنها ذات وضع تشريعي، وشراكات فاعلة مع المنظمات الدولية، مطالبة بتوظيف نقاط تميزها في المنظمات الأخرى التي لا تملكها، بما يعني أن هناك حاجة الى المزيد من الاهتمام بالمؤسسات الشريكة، من منطلق أن الأزمات أكبر من أن تغطيها مؤسسة بمفردها، وأن الاهتمام بالمنظمات الأخرى يحقق التكامل وتبادل الخبرات والتجارب.

أحكام القضاء

وحظيت سلسلة الأحكام الصادرة عن القضاء الكويتي بإنصاف الهيئة الخيرية وقيادتها، وإدانة بعض المسيئين إلى العمل الخيري بإشادات الأعضاء، ووجهوا الشكر للقضاء الكويتي النزيه الذي وضع حدًا للمسيئين للعمل الخيري، وبرهنت على سلامة موقف الهيئة، مشيرين إلى أن المتابع لإنجازات الهيئة يدرك أن هذه الحملات المسيئة فشلت في التأثير على سمعتها.

وكانت الهيئة قد لجأت إلى القضاء لمواجهة حملة من الافتراءات والأقوال المرسلة في حقها، وبعد تداول الدعاوى القضائية على اختلاف درجاتها أمام المحاكم الكويتية، أقر القضاء في أحكامه بإدانة المسيئين بعقوبات الحبس والغرامة والتعويض.

وذكر أحد الأعضاء أنه كان يتساءل: ما الذي يميز الهيئة الخيرية عن غيرها من الجهات؟ غير أنه وجد إجابة شافية وكافية - على حد تعبيره - حينما استمع إلى تقرير المدير العام، وما حفل به من مشاريع وإنجازات بالأرقام والإحصاءات والتحليل، وهو الأمر الذي دعاه إلى توجيه الشكر لإدارة الهيئة الخيرية على هذه الجهود التي وصفها بالكبيرة.

حول مستهدفات الشراكات الدولية

■ بقلم: د. سامر أبورمان
مسؤول مكتب الشراكات بالهيئة

يتطلب بناء الاستراتيجيات جهدًا ووقتًا كبيرين للبحث والنقاش، وهي من دون شك تستحق، لأنها تمثل رؤى مستقبلية للمؤسسات، وقد حظيت الخطة الاستراتيجية للهيئة الخيرية 2020-2024م بنصيب وافر من النقاشات بقيادة خبير مختص في استراتيجيات القطاع الثالث، وكانت فرصةً مهمة لجلسات العصف الذهني والتخيل لبعض ما يمكن تحقيقه في المستقبل، وهو ما نطلق عليه «المستهدفات»، أي تحقيق الأهداف من خلال مؤشراتها، وكما هي الحال، فإن ثمة أهدافًا قد تكون جديدةً ولا توجد لها تجربة سابقة، ما يصنع معاناةً في طريق تقديرها، لا سيما إن لم تكن هناك بعض الخبرات أيضًا ممن يعملون في هذه الملفات!

ومع ذلك، تبقى هذه القضية من بين تلك المسائل القابلة للمرونة، من منطلق أن الخطط قد تكون محفزًا وقد تكون عائقًا أحيانًا، والخطط إن لم تمتز بهذه الرشاقة فإنها ستصبح قيودًا جديدة على الإدارة والتطوير، ومن الأمثلة على ذلك، ما يتعلق بالشراكات الدولية، والتي كان من بين أهدافها الاستراتيجية «تطوير شراكات استراتيجية وفاعلة»، ووضع لهذا الهدف مؤشران اثنان: نسبة الشراكات الفاعلة من إجمالي الشراكات، ونسبة الإنفاق على البرامج المنفذة عبر الشراكات إلى إجمالي الإنفاق الخيري، وفي عام 2020م جرى تخفيض هذه النسبة، من مجمل الإنفاق العام للهيئة، من 20% إلى 10%، ومرة أخرى سيتم تجديد تخفيضها لأسباب عدة منها:

1) تأخر الجهات الدولية في الإجراءات التي تخص المشاريع بشكل لم يكن متوقعًا، كترجمة التصورات والعقود إلى اللغة العربية في فترة شهر أو أكثر.

2) تعدد الإجراءات المطلوبة لاعتماد المشاريع داخل الهيئة بالرغم من خصوصية بعض المشاريع الدولية.

3) تأخر عملية تحويل الأموال إلى الجهة، مما قد يسبب تأخيرًا في التنفيذ وزيادة التواصل والعمل الإداري.

4) بطء سير المشاريع بسبب اختلاف اللغة؛ حيث إن الجهات الدولية تعتمد اللغة الإنجليزية كلغة رسمية في الاتفاقيات والمشاريع، بينما تعتمد الهيئة اللغة العربية، وفي كثير من الاجتماعات نقوم بالترجمة للزملاء في الهيئة والجهة المعنية.

5) متطلبات اعتمادات الجهات الرسمية (وزارة الخارجية الكويتية) لبعض الجهات من غير وكالات الأمم المتحدة، حيث إن بعض الجهات الدولية لا ينطبق عليها الاستثناء من شرط اعتماد وزارة الخارجية الكويتية؛ مما أدى إلى إطالة الإجراءات في بحث الأولويات بين شرط الاعتماد أم البدء في دراسة مشاريع هذه الجهات، مثل ما حدث مع المنتدى الإنساني الدولي وشبكة إكفا العالمية.

6) الكثير من المشاريع المقدمة لا تكون مناسبة نظرًا لضخامة ميزانيتها أو عدم توافقها مع استراتيجية الهيئة.

7) طلب وحدة دراسة المشاريع مؤخرًا التوقف عن استقبال مقترحات من الشراكات الدولية لضغط العمل لديها.

أما في طريقة قياس التقدم الاستراتيجي ومؤشرات الأداء؛ فثمة طرق وأنماط ومرونة قد تخفف هي الأخرى من هالة الأرقام مثل المتوسطات الحسابية لنتائج المؤشرات، وكيف تعوض قوة أحدهما ضعف الآخر، وتبقى أمور، كالصدق مع الذات، العزيمة، الفهم والمنطقية، هي المحك لبذل ما في الوسع لتنفيذ الاستراتيجيات وأهدافها.

وللتأكيد والتوضيح فما ذكرت لا يعني ذلك التهاون والتقاعس عن تحقيق المستهدفات والتقليل من أهميتها، وإنما أن تكون لدينا الجرأة والقوة في التعامل مع المستهدفات بمنطقية، والاعتراف بالخلل والتقصير حال وجوده، دون اللجوء إلى المجاملة أو الالتفاف على الأرقام وأساليب القياس.

الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية
International Islamic Charity Organization
مشاريعنا
خير وفير.. لك وللفقير
وقفياتك | زكاتك | كفالة اليتيم | كفالة حافظ القرآن الكريم
#فيكم_الخير
الخط الساخن
1808 300
www.iico.org

في اجتماع افتراضي لمتابعة مخرجات مشروع صعوبات التعلم

الصميط: التعليم في حالات الطوارئ.. إشكالية تستوجب المعالجة وتطوير البرامج

تواصل الهيئة الخيرية، بالشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية والصندوق الإسلامي للتنمية وجمعية التميز الإنساني ومؤسسات أكاديمية عريقة في الكويت والأردن ومصر ولبنان، جهودها في دعم المنظومة التعليمية للاجئين السوريين، عبر مشروع بناء برامج تعويضية ومواد تعليمية للمناهج الدراسية لمعالجة مشكلات أبنائهم الطلبة؛ للحد من ظاهرة التسرب المدرسي، وتأهيل المعلمين، ودعم المؤسسات التعليمية في حالات الطوارئ.

■ مدرسة الأمل لتعليم أبناء النازحين السوريين

وفي هذا الإطار، أكد المدير العام للهيئة الخيرية م. بدر سعود الصميط الذي يتولى رئاسة اللجنة العليا لمشروع معالجة صعوبات التعلم أهمية هذا المشروع في ضوء أزمة النزوح والتهجير الواسعة التي تعرض لها أبناء الشعب السوري، وما خلفته من ثغرات جوهرية في المنظومة التعليمية تستوجب تقديم حلول علمية للمشكلات التي تواجه أبنائهم الطلبة.

جاء ذلك في كلمته خلال افتتاح الاجتماع الافتراضي المخصص لمتابعة مخرجات المرحلة الثانية من المشروع، وعرض منهجيته، وآليات عمله خلال المرحلة المقبلة عبر تطبيق «زووم» بحضور أكثر من 120 عضوًا من رؤساء فرق المشروع وخبرائه ومنسقيه من الكويت ولبنان والأردن وتركيا وسوريا ومصر.

وأضاف م. الصميط أن هذا البرنامج ينطلق من الخطة الاستراتيجية للهيئة الخيرية -2020 2024م، التي تسعى إلى بناء الإنسان عبر توفير فرص تعليمية وتأهيلية ذات مخرجات نوعية عبر ثلاثة مسارات:

أولًا: دعم بناء وتصميم مناهج تعليمية نوعية، تهدف إلى مساندة وتمكين المؤسسات والمبادرات التعليمية من أجل بناء شخصية المتعلم وتنمية أفكاره ومعارفه ووعيه وتطوير مهاراته، وهو الأمر المنشود من خلال برنامج معالجة صعوبات التعلم في مناهج اللاجئين السوريين.

ثانيًا: دعم البرامج التأهيلية لتزويد المعلمين بالمهارات والكفايات المعرفية والمهنية والفنية اللازمة لتحسين المخرجات التعليمية وخلق بيئة تعليمية جاذبة للمتعلمين، ومن المبادرات الناجحة في هذا الشأن مشروع تأهيل المعلمين في حالات الطوارئ والذي أطلقته الهيئة بالشراكة مع مؤسسات أكاديمية عديدة.

ثالثًا: توفير منح تعليمية لتمكين المؤسسات التعليمية بكفاءات مهنية متخصصة لكي تسهم في تميز المخرجات وجودتها وتنمية إبداعاتها.

وتابع المدير العام قائلًا: لذا نحن ننظر باهتمام كبير إلى مشروع معالجة صعوبات التعلم في مناهج اللاجئين السوريين بوصفه مشروعًا استراتيجيًا نوعيًا

الصبيحي: تجربة مدارس الكويت الخيرية قادتنا إلى مشروع صعوبات التعلم وتطوير المناهج التعليمية في حالات الطوارئ

■ ■ ■

د. الرافعي: وضعنا تصورات على أسس علمية متينة ومدروسة والمشروع لبنة جيدة لدعم التعليم في حالات الطوارئ

■ ■ ■

د. الجمل: أفكار الأكاديميين والخبراء تظل حبرًا على ورق إن لم تجد من يدعمها ويترجمها على أرض الواقع "

■ مدرسة ابتدائية ومتوسطة لتعليم الأجيال في إحدى قرى الهيئة بالنيجر

يتماهى مع رؤيتنا التعليمية في حالات الطوارئ، ويُمهد لبناء شراكات نوعية مع جهات دولية وإقليمية، عبر ترجمة مخرجاته إلى اللغتين الإنجليزية والفرنسية لتعميم فائدتها.

ووجه م. الصميط الشكر إلى رؤساء فرق العمل والخبراء والمنسقين والمعلمين في كل من الكويت ولبنان والأردن ومصر والداخل السوري لجهودهم الكبيرة في العمل ضمن هذا المشروع على إيجاد حلول علمية للصعوبات التي يواجهها الطلبة اللاجئون.

كما أعرب عن شكره للجهات الشريكة للهيئة، متمثلة في البنك الإسلامي للتنمية، وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية، وجمعية التميز الإنساني القائمة على إنفاذ المشروع وإدارته.

مدارس الكويت الخيرية

من جهته، أعرب رئيس مجلس إدارة جمعية التميز الإنساني خالد الصبيحي عن شكره للجهات المانحة للمشروع، متمثلة في الهيئة الخيرية، والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية، ولفرق العمل في المشروع من خبراء وأكاديميين ومنسقين ومعلمين وباحثين.

وأشار إلى أن عدد أطفال اللاجئين السوريين المحرومين من التعليم يتجاوز المليونين ونصف المليون طفل، وأن الذين يدرسون لا يتلقون التعليم المناسب، سواء على مستوى المناهج، أو المدارس غير المؤهلة، أو البيئة غير الجاذبة.

وأردف قائلًا: لهذا جاء مشروع معالجة صعوبات التعلم لمواجهة هذه التحديات، مشيرًا إلى مدارس الكويت الخيرية التي أسستها جمعية التميز في 2013م لاستيعاب قرابة الـ 10 آلاف طالب من أبناء اللاجئين السوريين، وكيف أنها كانت دافعًا لإطلاق هذا المشروع، ودراسة مشكلات وصعوبات التعلم، وتطوير المناهج التعليمية في حالات الطوارئ.

وأشاد الصبيحي بالتوجهات الاستراتيجية للهيئة الخيرية وتركيزها على التعليم في سياق سعيها إلى بناء الإنسان وتمكينه وتنمية قدراته ومهاراته.

60 مليون أميّ

وبعد توجيهه الشكر للجهات المانحة والمشرفة على التنفيذ، دعا وزير التعليم المصري الأسبق وممثل فرق العمل د. مُحب الرافعي مؤسسات المجتمع المدني إلى الاهتمام بالملف التعليمي في وقت يصل فيه عدد الأميين على الصعيد العربي إلى 60 مليون فرد (من بين 320 مليون نسمة هم سكان الوطن العربي)، محذرًا من أن عدم الاهتمام بصعوبات التعلم للاجئين السوريين يضيف إلى هذا الرقم أميين جددًا.

■ مشروع الحاسوب لتعزيز القدرات التعليمية للطلبة

وأشار إلى أن فرق العمل عملت في هذا المشروع بكل جد واجتهاد وبدأت في وضع تصور على أسس علمية متينة ومدروسة، آملًا مواصلة الجهود العلمية والبحثية لإخراج هذا المشروع بشكل مميز ليكون لبنة جيدة في دعم المنظومة التعليمية للاجئين السوريين.

مشروع فريد ورائد

وبدوره، أكد مؤسس البرنامج وصاحب فكرته د. علي الجَمل أهمية تطوير منظومة التعليم في حالة الطوارئ، والوصول بأبناء اللاجئين السوريين إلى مستوى متقدم من الجودة التعليمية، متشاركًا مع سابقيه في توجيه الشكر للجهات المانحة، ومؤكدًا أن أفكار الأكاديميين والخبراء تظل حبرًا على ورق إن لم تجد من يترجمها على أرض الواقع، كما هو الحال لعديد الدراسات والأبحاث في العالم العربي.

ووصف مشروع معالجة صعوبات التعلم بأنه من المشروعات الفريدة والرائدة في العالم العربي، والذي استوحى فكرته من مشروع مدارس الكويت الخيرية في لبنان، حيث كان نواة لإجراء الاستطلاعات والأبحاث ووضع التصورات على مستوى المعلم والطالب والمنهج والبيئة التعليمية.

وكانت الهيئة الخيرية قد وقّعت مع البنك الإسلامي للتنمية اتفاقية شراكة لدعم وتطبيق مشروع «برنامج معالجة صعوبات التعلم للاجئين والنازحين السوريين» بتكلفة مالية تجاوزت المليوني دولار أمريكي مناصفة بين الجانبين، وذلك بالتعاون مع جمعية التميز الإنساني المتخصصة في مجال دعم المشروعات التعليمية ميدانيًا والإسهام في إدارتها والإشراف عليها.

■ إحدى قاعات معهد الطاقة البديلة لتدريب الطلبة السوريين

بعد رحلة دعوية وخيرية زاخرة بالعطاء.. الشيخ القطان يودّع دنيانا

بعد رحلة دعوية وخيرية زاخرة بالعطاء، ودّع الداعية الإسلامي الكبير الشيخ أحمد القطان دنيانا يوم الإثنين 23 مايو 2022م، سطّر خلالها بأحرف من نور صفحات مضيئة في مسيرة الدعوة إلى الله، وبناء الوعي، والتعريف بقضايا الأمة، وتربية الأجيال على القيم الإسلامية الوسطية.

ولد الراحل في 6 ديسمبر 1946م في منطقة المرقاب بدولة الكويت، وحصل على شهادة دبلوم المعلمين عام 1969م، وعمل مدرسًا للمواد العامة الأدبية لسنوات عدة، ثم وكيلًا للمدرسة حتى عام 1996م، ثم تفرغ للعمل الدعوي والخطابة تفرغًا كاملًا.

انتهج الشيخ رحمه الله منهج الوسطية والاعتدال في تقديم الدروس والمحاضرات التطوعية والثابتة في مدارس الكويت، الهادفة لإعداد النشء المسلم منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، وتنقّل في أرجاء الكويت محاضرًا وخطيبًا في مساجد الصبيح والبسام والعلبان والمزيني والكليب، وضاحية جابر العلي، وجابر العلي في منطقة جنوب السرة، وغيرها تحت شعار منبر الدفاع عن المسجد الأقصى.

كما قدم دروسًا ومحاضرات ثابتة وسلاسل كاملة في إذاعة القرآن الكريم عبر برنامجه مسيرة الخير، وسلسلة الفاروق بعد الصديق، وسلسلة ذي النورين والسبطين، وسلسلته السمعية رياض الصالحين، وفي الفضائيات كان له حضور ملحوظ، كما ضيفًا دائمًا في لجان العمل الاجتماعي والنسائي ومراكز القرآن.

تميّز الشيخ القطان بقدرته الفائقة على الخطابة، مستخدمًا نبرات صوته الرنان وأسلوبه المفوه، واطلاعه الثقافي على التيارات الفكرية المختلفة، وتمكنه من أدوات اللغة العربية، وعُرف عنه موهبته في الكتابة الأدبية والشعرية، فكان رحمه الله يكتب الشعر ويحفظه ويستدل به في خطبه ودروسه ليدعم به أفكاره ويجذب به انتباه مستمعيه ومشاهديه.

قضايا الأمة

نال الشيخ القطان شهرة واسعة داخل الكويت وخارجها، وشكّلت خطبه ودروسه التي تداولها محبوه على نطاق واسع وجدان أجيال متعاقبة، حيث اشتهر بتبني القضايا الإسلامية والعربية، وسخّر حياته للدفاع عنها، ولم تخلُ خطبه من التطرق إليها وفي مقدمتها قضايا الأقصى وفلسطين والبوسنة والهرسك، فذاع صيته، وأصبح أحد أعلام الكويت وأشهر خطباء الأمتين العربية الإسلامية.

أسس منبر الدفاع عن الأقصى عام 1979م في مسجد منطقة الدوحة في الكويت، وكان من أشد المدافعين عنه، وظل وصف خطيب منبر الدفاع عن المسجد الأقصى لصيقًا به حتى رحيله.

تربية الأجيال

وضمن اهتمامه بتربية الأجيال امتد نشاطه إلى دعم الطلبة المغتربين بتقديم الاستشارات لهم منذ عام 1984م، عن طريق المتابعة والمشاركة في مؤتمراتهم وملتقياتهم السنوية، عبر رابطة الشباب العربي المسلم والاتحاد الوطني لطلبة الكويت.

> "الراحل انتهج الوسطية والاعتدال في دعوته وتبنّيه للقضايا الإسلامية وتربيته للأجيال
>
> ■ ■ ■
>
> كان مدرسة دعوية في تنوير العقول واستنهاض الهمم
>
> ■ ■ ■
>
> الفقيد تميّز بقدرته الخطابية الفائقة وسعة اطلاعه وتمكّنه من اللغة العربية وموهبته الشعرية"

ولجهوده الكبيرة والحثيثة في هذا المجال، حصل على جائزة أستاذ الجيل المقدمة من ملك البحرين في عام 2009م، بوصفه أفضل أستاذ للجيل المسلم.

مؤلفاته

رغم أن الراحل سخّر جُلّ نشاطه الدعوي والتربوي في تأليف الرجال وتشكيل وعي الأجيال، إلا أن ذلك لم يحل من دون أن يثري المكتبة الإسلامية بالعديد من الكتب التي حملت عناوين: اللمسات المؤمنة للأسرة المسلمة، تربية الأولاد في

الإسلام، خواطر داعية، العفن الفني، قراءة لكتاب رياض الصالحين، ثورة الشعب الفلسطيني، السيادة لله، إعداد الفاتحين، مفاتيح الجنة، مع الشباب، للعبرة والتاريخ، مقالات دينية واجتماعية وسياسية، ذاتية المؤمن.. طريق النماء، شيخ الإسلام.. أحمد تقي الدين ابن تيمية، الداعية الناجحة وغيره.

دوره إبان الغزو

برز دور الشيخ القطان جليًا أثناء الغزو العراقي الغاشم في العمل على طمأنة القلوب، وتوحيد الصفوف وكسب تأييد الدول، وذلك بالسفر إلى البلاد العربية والأجنبية، لشرح قضية الكويت العادلة في لقاءات جماهيرية كما حدث في فرنسا وبريطانيا وأمريكا.

وشكلت خطبه خلال فترة الغزو العراقي الغاشم عاملًا مهمًا في حشد التعاطف مع الموقف الكويتي، وكانت خطبته في الجزائر مشهودة، إذ حضرها عشرات الآلاف وتفاعل معها الحضور بشكل لافت، وظلّ على هذا العهد حتى أذن الله بالتحرير.

دوره الخيري

في المجال الخيري، عمل الشيخ القطان مستشارًا للعديد من اللجان الخيرية التي تخدم المسلمين في شتى أنحاء العالم، عبر إشرافه على المشاريع التنموية كالمدارس، ودور الأيتام، والتعريف بالإسلام، وغيرها.

وللشيخ القطان رحمه الله دور كبير في دعم الهيئة الخيرية، فما زالت ذاكرة التاريخ تحتفظ له بخطبة الجمعة الشهيرة التي تحدث فيها عن دوافع تأسيس الهيئة الخيرية، وحيثيات إطلاق هذا المشروع الكبير، على خلفية التحديات التي واجهت المسلمين، مشيرًا إلى جهود علماء الأمة ومفكريها في دعوة المحسنين في مشارق الأرض ومغاربها إلى دعم مشروعها تحت شعار «ادفع دولارًا تنقذ مسلمًا» من براثن الجهل والمرض والفقر، بغية جمع ألف مليون دولار.

وتابع قائلًا: هذه الصيحة المباركة تلقاها أهل الخير والإحسان بترحاب، حيث اتخذت من الكويت مركزًا، وانطلقت لتكون هيئة عالمية التأسيس، عالمية التمويل، عالمية الاستثمار، عالمية الإنفاق.

وخلال الخطبة تلا الشيخ القطان رحمه الله أهداف الهيئة ومجالات عملها في بناء الإنسان وتنمية قدراته وتقديم العون له كما وردت في المادتين الأولى والثانية من النظام الأساسي، ثم شرح رؤيتها في العمل الخيري، مبينًا أنها هيئة مباركة، ليست استهلاكية، أو ساعية بريد، وإنما هيئة استثمارية، تستثمر أموال المسلمين، وتنفق من ريعها على أوجه البر والخير، معتمدة على الإنتاج وإنشاء المصانع والمزارع، بما يعود على الفقير بالعزة والكرامة، وبما يجعله يأكل من عمل يده.

وفي إحدى فقرات الخطبة، ذكر أنه قد استجاب لهذه الصيحة المباركة 155 شخصية من خيرة أبناء الأمة في إشارة إلى مؤسسيها، واستعرض بعض أسمائهم وحيثياتهم العلمية والفكرية والاجتماعية.

وسرد الراحل جانبًا من أعمال الهيئة حينئذ، مشيرًا إلى جهودها في بناء المساجد والمآوي والملاجئ ودورها في إطعام الجوعى وكسوة العراة، ومعالجة المرضى، وفي هذا السياق عاد ليؤكد على الهدف من إنشاء الهيئة وهو جمع ألف مليون دولار، وأن هذا الرقم ليس كبيرًا على أمة تجتاحها الكوارث والشدائد وتعاني الفتن.

وواصل حديثه بالقول: إن هذه الهيئة منا وإلينا، وإذا أسهمنا فيها، أنفقنا على أنفسنا، لأن المسلمين جسد واحد كما جاء في الحديث الشريف: «مثل المسلمين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى»، وأسقط هذا الحديث على ضحايا فيضانات بنغلاديش، والفلسطينيين المرابطين في محيط المسجد الأقصى في ظل ما يتعرضون له من سلب للأرض، وتضييق في الرزق، وشح في الطعام والشراب بفعل ممارسات الاحتلال.

وفي السياق نفسه، دعا الهيئة الخيرية إلى دعم المرابطين في فلسطين

■ الشيخ أحمد القطان - رحمه الله

"للشيخ القطان دور كبير في طمأنة القلوب وتوحيد الصفوف وكسب تأييد الدول إبان الغزو العراقي

■ ■ ■

ذاكرة التاريخ تحتفظ للراحل بخطبة شهيرة عن الهيئة الخيرية ورسالتها وحيثيات نشأتها وأبرز مؤسسيها"

ماديًا ومعنويًا حتى يظلوا حصنًا منيعًا وبنيانًا مرصوصًا في الذود عن المسجد الأقصى.

واستفاض رحمه الله في الحث على الإنفاق لدعم الهيئة الخيرية تارة بالترغيب وأخرى بالترهيب، حاشدًا طائفة واسعة من الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة التي تتحدث عن الإنفاق، والنماذج الإسلامية التي ضربت المثل في العطاء وعلى رأسهم النبي محمد صلى الله عليه وسلم.

واختتم خطبته بالحديث مجددًا عن عالمية الهيئة قائلًا: إنها هيئة لا يحدها زمان ولا مكان، ولا نوع من البشر، إنها هيئة عالمية تمتد أياديها البيضاء إلى فلسطين ولبنان وأفريقيا وإندونيسيا وكل المسلمين في كل مكان، إنها منهم وإليهم، ثم دعا الله تعالى أن يبارك فيها، وأن يبارك في المنفقين، وفي داعميها ومؤسسيها، وأن ينعكس هذا العمل الطيب أمنًا وإيمانًا وسخاء ورخاء في أوطاننا.

ومع إعلان وفاة الشيخ رحمه الله ضجت وسائل الإعلام ترحمًا عليه واستدعاءً لمواقفه ونشرًا لخطبه ومذكراته الدعوية، حيث نعاه محبوه من جميع أنحاء العالم العربي، وأعرب هؤلاء في تغريداتهم ومنشوراتهم عن حزنهم وصدمتهم لفقدانه بوصفه أحد أشهر الدعاة إلى الله، وأبرز المدافعين عن المسجد الأقصى المبارك الذين أسهموا في صحوة الأمة ويقظتها.

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يتغمد فقيد الأمة بواسع رحمته ومغفرته ورضوانه، وأن يسكنه فسيح جناته، وأن يلهم أهله وذويه وتلامذته الصبر والسلوان.

الشيخ أحمد القطان.. حين يرحل صانعو أجيال الأمة

لم يكن اختيار الشيخ الجليل أحمد القطان، رحمه الله، لمنبره تسمية «منبر الدفاع عن المسجد الأقصى»، سوى تجسيدًا لحالة الوعي المبكر في فكر الشيخ الذي امتلأ بقناعات إسلامية وعروبة القضية الفلسطينية، وتلك حقائق لا تحتمل مجرد التفكير في إخضاعها لأية تأويلات كانت.

■ بقلم: د. عصام يوسف
رئيس الهيئة الشعبية العالمية لدعم فلسطين

مضمون خطبه، تقابله حجته في الطرح، وحماسته، وصوته الصداح، تعكس كلها إيمانه العميق، ورسوخ القناعات بأن قدسية المقدسات في فلسطين لا تنتظر منا ترف الجدال والنقاش حول حجم ومقدار هذه القدسية، بل ما هو مُنتظر من الأمة وأبنائها من عمل مخلص دائب، وليس سواه لإنقاذ الأمة ومقدساتها.

ومن أجل إخلاص العمل، وخلق الدافعية الحقيقية لتحرير المقدسات، يتوجب تعزيز الفكر التوعوي، وغرس بذوره في نفوس النشء، ليثمر عند النشأة نضجًا وحجّة، وحالة إدراكية حول طبيعة الصراع من أجل الحقوق والمقدسات، فغرس الثوابت الدينية والقومية والوطنية في قلوب وعقول الأجيال المتعاقبة يجعل من ضياع الحقوق أمرًا مستحيلًا، بل إن الحق المسلوب لا بد أن يُسترد ولو بعد حين.

كان الشيخ القطان من الدعاة الرواد الأفذاذ الذين انبروا لمهمة بثّ الوعي حول الثوابت في نفوس الأجيال، واستمر في مهمته هذه مخلصًا، دون كلل، وقد حرص من أجل ذلك على امتلاك أدواته من تهيئة للمنابر، والتزود بالعلم، والتحلي بالرؤية النقدية الشاملة، والتأسيس لخطاب ديني عقلاني لا يهمل السياقات التاريخية والاستراتيجية لقضايا الأمة التي يطرحها، ومن أبرزها القضية الفلسطينية.

تعرفت بالشيخ الجليل الذي عهدته دائم الحضور في قضايا الأمة، والقضية الفلسطينية، ونصير المظلومين، إمامًا، أحرص على الصلاة خلفه في مسجده خلال إقامتي الطويلة في الكويت، وكنت أستعذب صوته في التلاوة، وحجته وحماسته في خطب الجمعة التي كان يخصص غالبيتها في الحديث عن تاج فلسطين (الأقصى المبارك).

كنت، ومعي المصلين ومرتادي المسجد من الممتلئين بفكر القطان، والمدجّجين بكلماته، وقد كان يبهرنا دومًا بثباته في دعم القضية الفلسطينية، كمحارب شرس لا يأبه بتبدل المواقف، وبمن تضعف نفوسهم في المعركة التي يدرك القطان جيدًا أنها تحتاج نفسًا طويلا، ومحاربين ذوي جلد عظيم، فالعدو من طراز مختلف، فهو لا يستهدف سرقة الأرض فقط، بل الهوية والمقدسات، والثقافة، والتراث والتاريخ، وروح الأمة بأسرها.

كنت ألمس فيه الروح القوية القادرة على مواجهة جيوش جرارة، عند مجالسته والحديث معه، حيث كان يحتوينا خلال حديثه بخلقه الدمث، وسريرته الحسنة، وطيب نفسه، ومع هذا وذاك، ما كان يجمعنا به من أخوة إسلامية، وقناعات راسخة حول عدالة قضيتنا الفلسطينية، والحرص على الأمة ومستقبلها، وقواسم مشتركة تتعلق بحب فلسطين وقدسها وأقصاها.

وفي العديد من المؤتمرات والمحافل، كنت ألتقي الشيخ القطان، المحارب المقدام من أجل الحق، وكان يبرز في تميز مواقفه الصلبة تجاه ثوابت القضية الفلسطينية كنجم يسطع بين الحضور، حيث لم تكن فلسطين والأقصى - قبلة المسلمين الأولى ومسرى نبيهم (صلى الله عليه وسلم) - تقبل القسمة على اثنين، ولا أي رقم صحيح أو عشري.

بوفاة الشيخ الجليل أحمد القطان، يسجل التاريخ العربي والإسلامي سيرة رجل عاش مناصرًا للحق، ومات على الحق، يستمد العزم من إيمانه بربه ودينه، ومن انتمائه لأرض طيبة، وشعب كريم لم يتوانَ يومًا في الوقوف إلى جانب الحق منذ بدء مأساة الفلسطينيين، فاض بفكره على مدى عقود ليُلهم أجيال أمة بأكملها بعقيدة تبشر أبناءها بالنصر والكرامة والعزة، إذا ما تمسكوا بمبادئهم الربانية والأخلاقية، وحقّهم في الحياة كأمة تعيش تحت الشمس، لا في الظل.

سلام عليك أيها المحارب المقدام الذي ترجّل تاركًا الراية لأجيال تشرّبت فكره، وروحه، واسترح يا شيخ الأقصى، في المكان الذي كافحت ليكون من نصيبك، بإذن الله، بين الشهداء والصديقين والصالحين، وحسن أولئك رفيقًا.. ولا نقول في رحيلك إلا ما يرضي ربنا، إنا لله وإنا إليه راجعون.

> "الشيخ القطان من الدعاة الرواد الأفذاذ الذين انبروا لمهمة بث الوعي حول الثوابت في نفوس الأجيال
>
> ■ ■ ■
>
> كان يتمتع بخلق دمث وسريرة حسنة وطيب نفس وروح قوية وإيمان عميق وخطاب عقلاني وقناعات راسخة
>
> ■ ■ ■
>
> مات على الحق مستمدًا العزم من إيمانه بربه وانتمائه لأرض طيبة وشعب كريم ولم يتوانَ يومًا في دعم فلسطين"

الشيخ أحمد القطان يترجّل عن منبره

بقلم: رجب الدمنهوري

بعد مسيرة حافلة بالدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، انتقل إلى رحمة الله تعالى الداعية الأبرز والأشهر الشيخ أحمد القطان المعروف بخطيب منبر الدفاع عن المسجد الأقصى عن عمر يناهز الـ 76 عامًا، إثر معاناته مع المرض، نسأل الله تعالى أن يفيض عليه برحمته وعفوه ورضوانه، وأن يتقبله مع الشهداء والصالحين والأنبياء وحسن أولئك رفيقًا.

الشيخ القطان - رحمه الله - واحد من الدعاة المبرزين وفرسان المنابر المفوهين، أمضى جلّ حياته يذود عن الإسلام، ويدافع عن حياض الأمة، ويصدح بالحق، ويناصر قضايا المسلمين، وينحاز للقضايا العادلة، وينافح عنها، ويرفض الظلم، ويناهض للظالمين، من دون أن يخشى في الله لومة لائم.

كانت القضية الفلسطينية حاضرة بقوة في خطبه ودروسه وأحاديثه الإعلامية، ومع أي تطور على ساحتها كان يفزع مبينًا مكانة القدس والأقصى في الإسلام، وداعيًا المسلمين وأحرار العالم إلى الوقوف إلى جانب المرابطين في القدس الشريف وأكنافه، ومناشدًا المنظمات الإنسانية سرعة تقديم العون والمساعدة، ومفندًا مكائد اليهود الغاصبين وفاضحًا لها من منبر الدفاع عن المسجد الأقصى.

كانت خطبه ودروسه المباشرة والمسجلة جسر اتصال فعّال مع القضايا الإسلامية ومنصة للتعريف بها وتوجيه الشباب نحوها، حتى أن الأجيال المتعاقبة تعرفت على فلسطين، وأدركت حجم المؤامرة عليها من خلال دروسه وخطبه التي كانت وستظل زادًا معرفيًا وإيمانيًا في تشكيل الوجدان العربي والإسلامي.

كان - رحمه الله - داعية وسطيًا معتدلًا، شكّلت دروسه وكتبه مرجعية للشباب ضد الغلو والتشدد، وتربت على فكره أجيال متعاقبة من الدعاة والمفكرين في جميع أنحاء العالم الإسلامي، فقد كان ذائع الصيت، واسع الاهتمام، كثير المتابعة والاطلاع، غزير العطاء، لا تكاد تثار قضية هنا أو هناك إلا ويتخذ إزاءها موقفًا مستحقًا ومؤثرًا بالتوعية والبيان والمناصرة.

كان يولي الطلبة المغتربين من الأقليات المسلمة حول العالم اهتمامًا خاصًا، كونهم سيكونون عند تخرجهم سفراء للإسلام في بلدانهم، وفي سبيل ذلك حاز الراحل على جائزة أستاذ الجيل المقدمة من ملك البحرين في عام 2009م، بوصفه أفضل أستاذ للجيل المسلم.

كان خطيبًا مجيدًا جهوري الصوت يأخذ بالألباب، متمكنًا من ناصية اللغة العربية، ومتحدثًا بليغًا، وداعية فصيحًا، وشخصية ذات مهابة، وصاحب حضور طاغ، وأحد أبرز رموز معركة الوعي، اتسمت مجالسه ودروسه بالثراء والحيوية والمعاصرة، وكانت مواعظه توجل منها القلوب، وتزرف منها العيون، وتسمو بها النفوس، وتستنير بها العقول.

"خُطب الراحل ودروسه المباشرة والمسجلة شكّلت جسر اتصال فعال مع القضايا الإسلامية"

■ ■ ■

"كان أحد أبرز رموز معركة الوعي ومجالسه ودروسه اتسمت بالثراء والحيوية والمعاصرة"

■ الشيخ القطان - رحمه الله - مشاركًا في إحدى حملات مكافحة التلوث

أعاد إلى خطبة الجمعة مكانتها وقيمتها بين جموع المسلمين، إذ كانت خطبه أشبه بالمناسبات التي تتطلب من روادها تبكيرًا وترتيبًا، ومن الدولة استعدادًا وتنظيمًا للمرور، وكانت العائلات تشد إلى مسجده الرحال في زمن عزّ فيه الخطباء الربانيون والدعاة العاملون.

في ميدان العمل الخيري كانت له صولات وجولات في مساندة العمل الخيري ودعم مؤسساته، ولم تخل دروسه من التوجيه إلى نجدة ضحايا الأزمات الإنسانية والكوارث والنوازل في شتى أنحاء العالم، وكان دائمًا مثلًا وقدوة في استنهاض الهمم والعزائم، ومخاطبة أهل الخير والإحسان ليجودوا بأموالهم لإغاثة الملهوف ونصرة المنكوب، وقيادة الحملات الإنسانية، حتى أنه كان يشارك المتطوعين في حملات مكافحة التلوث البيئي.

رحم الله الشيخ القطان، كان رجلًا بأمّة، كان قيمة وقامة كبيرة، رحيله يشكل خسارة فادحة، ويترك فراغًا كبيرًا، لا يستطيع أحد تعويضه، نسأل الله أن يكرم نزله ويوسع مدخله، وأن يجازه بالحسنات إحسانًا، وبالسيئات عفوًا وغفرانًا.

صناعة قيادات إنسانية.. كيف؟

■ د. هاني البنا
رئيس مجلس إدارة المنتدى الإنساني العالمي – بريطانيا

حلم مهم أردت تحقيقه في المؤسسة الإنسانية التي كنت أعمل فيها قبل خمسة عشر عامًا هو صناعة قيادات المستقبل من الشباب، وهذا من أدوار "إدارة الأخلاقيات الإنسانية" التي بسطنا فلسفتها ومكوناتها خلال الحلقتين السابقتين، والسؤال: لماذا نهتم بصناعة هذه القيادات؟

والاجابة باختصار، بسبب صعوبة تحديد الروح الإنسانية والقيم المجتمعية والقدرة على إحداث التغيير المنشود من جانب العاملين الذين نوظفهم من خلال قراءة سيّرهم الذاتية أو من خلال مقابلات لقاءات التوظيف في إطار حرصنا على اختيار الأنسب والأصلح منهم.

من خلال تجربتنا الطويلة عانينا كثيرًا من أولئك الذين كانوا مثل الآلات، لا قلب لهم ولا روح، حيث لم يضيفوا تلك الإضافات التي كنا نأمل تحقيقها، فكانوا أنسب للتنفيذ أكثر من التفكير، وللبيروقراطية أكثر من الإبداع، وللتطبيق أقرب من التأصيل، وللتبعية أقرب من القيادة، وللتقليدية أكثر من التجديد.

قد نكون في بعض الأحيان بحاجة إلى بعض هؤلاء، لكن علينا أن ندرك أننا في القطاع الخيري المدني الإنساني نصبو إلى إحداث قفزات مجتمعية تنموية مستدامة ومتنوعة البرامج والعطاءات، لذا وجب علينا أن نصنع قيادات شبابية للمستقبل، قادرة على تسويق رسالة المؤسسة ومتحلية بقيمها وأخلاقها، وساعية إلى بلوغ أحلام المجتمعات، وفق معايير المؤسسة وسياساتها المنضبطة والمدروسة.

والسؤال الذي يطرح نفسه، ما رؤيتنا لتحقيق هذا المشروع؟ وكيف يمكن أن نصنع جيلًا قادر على تحمّل أعباء المسؤولية المجتمعية ؟ وجوابًا على ذلك، لابد من وضع برنامج تطبيقي نظري أكاديمي، عملي، ثقافي، قيمي، يمتد ما بين 3- 5 سنوات.

أولًا: المسار الأكاديمي ويمكن تطبيقه عبر الارتباط بجامعة لمنح درجة الماجستير في العمل الإنساني على تخصصاته المختلفة.

ثانيًا: المسار التطبيقي وينقسم إلى جزأين، أحدهما في المكتب الرئيس للاطلاع على ميكانيكيات وآليات العمل التطبيقية في جميع الإدارات، والثاني في المكاتب الميدانية للانخراط في الممارسات العملية عبر دورات المشروع وكيفية تنفيذه والافادة من هذه الآليات ودوراتها التكوينية المؤسسية.

ثالثًا: المسار الثقافي القيمي التربوي، وينقسم إلى شقين، أحدهما مكتبي من خلال المعايشة التربوية للشخصيات المؤثرة ذات الخبرة والقيم والتاريخ والأخلاقيات، وبرنامج المعايشة يتطرق ليس فقط إلى لقاء هذه الشخصيات بل العمل والسفر معها، فضلًا عن تلقي دورات ومحاضرات تغذي الجانب التربوي.

والشق الثاني في المكتب الميداني من خلال اتباع الأسلوب نفسه والمنظومة عينها، على أن يكون برنامج التعايش هنا بمرافقة الفقراء والمساكين والأيتام والأرامل، وأصحاب الأخلاقيات والتجارب والقيم، والتعرف على ثقافات الشعوب وأخلاقياتها وقيمها.

من هؤلاء السعداء الذين يمكن اختيارهم لهذه المهمة؟

والاجابة ببساطة، هم حديثو خريجي الجامعات والمعاهد العليا، والطلبة والطالبات الذين لم يوفقوا في إكمال دراساتهم الجامعية، ولكن عندهم القدرة والملكات للدخول في هذا الخضم بعد موافقة الجامعة الشريكة، وأبناء المؤسسة العاملين فيها من الشباب والذين قضوا فيها عامين على الأقل، على أن يتراوح أعمار هذه الفئة بين 18 – 30 عامًا.

الرواتب التي يتقاضونها؟ ستكون الرواتب الأساسية الكافية للإعاشة في صورتها الدنيا، وهذا أيضًا يعد جزءًا مهمًا من أجزاء برنامج التربية على العيش بالأدنى كي يشعروا بقيمة حياة هؤلاء الذين نريد خدمتهم.

وتبلغ مدة هذا البرنامج 3 سنوات، بحيث يقضي هؤلاء عامًا كاملًا في الميدان، أو 5 سنوات إن أردنا أن نستثمر أكثر في بعض الطلبة من النابهين والقادرين والمميزين، بحيث تمتد فيها فترة العمل الميداني إلى ثلاثة أعوام، يخرج أو يتخرج بعدها هذا الطالب أو القائد الصغير متسلحًا بالشهادة الجامعية الأكاديمية والقدرة على فهم عقلية وسياسات الإدارات العليا في المكاتب، عن طريق المتابعة الدائمة من إدارة الأخلاقيات الإنسانية.

هذا بالإضافة إلى الخبرة الميدانية التطبيقية لمدة ثلاث سنوات والتي تصبح كفيلة بوضع هذا القائد الصغير بقوة على طريق المنافسات الدولية، إلى جانب تشرب وسائل المتعايشات المختلفة والثقافات المتعددة والأخلاقيات والقيم التي نريد زرعها في أفئدة عقولهم.

> "نعاني من العاملين الذين لا قلب لهم ولا روح لأنهم أقرب للتنفيذ من التفكير وللبيروقراطية من الإبداع وللتقليد من التجديد"
>
> ■ ■ ■
>
> نصبو في القطاع الخيري إلى صياغة قيادات شابة قادرة على إحداث قفزات مجتمعية تنموية مستدامة ومتنوعة البرامج "

ومن المهم أن يكون من بين القائمين على هذه البرامج قيادات، ليكونوا للشباب كتبًا مفتوحة مقروءة لجميع الأخلاقيات والسلوكيات التي نود أن تتوارثها الأجيال المقبلة.

إنها مسؤولية مجتمعية أبدية، وثقة موصولة بين القائمين على هذه المؤسسات ومن يخدمونهم – بأموالهم – من الفقراء والمساكين واليتامى والأرامل والمرضى والشيوخ والمقهورين والمظلومين، وكذلك بينهم وبين الله سبحانه وتعالى.

فالثقة بجناحيها الرباني والخدمي، والمسؤولية في جوانبها المجتمعية المتعددة التي توجب على المسؤول منا معرفتها بكلياتها وخصوصياتها لا بعمومياتها الأدبية فحسب، لتصبح حديثًا مسموعًا لا عملًا مصنوعًا مندوحًا.

هذه المسؤولية والثقة أثقل من الثقلين وأعظم مما تنوء بحمله الجبال والسماوات والأراضين، ونسأل الله التوفيق والسداد.

العمل الخيري والبيئة الاجتماعية والثقافية

■ د. سارة يحيى
باحثة في المركز العالمي لدراسات العمل الخيري

إن انتشار العمل الخيري داخل أي مجتمع، ووصوله إلى مرحلة كونه جزءًا من الحياة اليومية لأفراده، ناتج بشكل رئيس عما يسمى «البيئة الاجتماعية والثقافية»، والتي تعد أحد الروافد الرئيسة لممارسة العمل الخيري في أي مجتمع، وتعكس مجموعة الممارسات الاجتماعية التي يمتلكها الأفراد، وما تتضمنه من: العادات والتقاليد الداعمة للعمل الخيري، والثقافة العامة، وغيرها من المكونات، التي تُشكّل في النهائية القيم المستدامة للعمل الخيري.

وليس أدل على أهمية ذلك العامل في ممارسة العمل الخيري من كونه ضمن «مؤشر بيئة العمل الخيري العالمي» Global Philanthropy Environment Index الذي يصدر سنويًا عن كلية الأعمال الخيرية في جامعة أنديانا منذ عام 2013، حيث إن «البيئة الاجتماعية الثقافية» هي العامل الفرعي السادس من فروع المؤشر.

وبالتركيز على دولة الكويت، نجد أن «البيئة الاجتماعية الثقافية» بيئة مشجعة لممارسة العمل الخيري بقوة، حيث حصلت الدولة على 4 درجات في آخر نسخة للمؤشر الصادر عام 2022، حسب مقياس يتراوح من 1 (أقل درجة) إلى 5 (أعلى درجة)، وهي الدرجة نفسها التي حصلت عليها للمؤشر نفسه لعام 2018، وتعد تلك الدرجة متقدمة، سواء على مستوى العالم، أو على مستوى منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وتؤكد أن المجتمع بقيمه الثقافية والاجتماعية داعم بقوة للعمل الخيري.

تلك المكانة المتقدمة لم تأت من فراغ، بل هي انعكاس لتجذر ثقافة العمل الخيري لدى الأفراد داخل المجتمع الكويتي، فالتراث الاجتماعي والثقافي الكويتي حافل بمواقف إنسانية ومحطات مهمة في دعم مسيرة العمل الخيري، منذ أن تشكلت ملامح المجتمع على التضامن الاجتماعي في أوقات الأزمات، والاهتمام بتقنين العمل الخيري اعترافًا بدوره المهم، والاتجاه نحو تأسيس جهات لممارسة العمل الخيري بدأت منذ عام 1913م، فضلًا عن كون العمل الخيري جزءًا أصيلًا من القيم والممارسات الدينية التي باتت بمنزلة فريضة تتم ممارستها على مدار العام، وتزداد بشكل أكبر في المواسم والمناسبات الدينية، والأزمات، وخير دليل على ذلك حملة «فزعة للكويت» التي أُطلقت في مارس 2020 بمساهمة 41 جهة خيرية؛ من أجل توجيهها للمستحقين والمتضررين من جراء انتشار فيروس كورونا (كوفيد - 19)، والتي تمكنت من جمع أكثر من 9 ملايين دينار كويتي خلال 16 ساعة، وحققت هدفها، هذا فضلًا عن غيرها من النماذج.

كل ما سبق دليل على أن العمل الخيري ليس مجرد عمل يتم من خلال التبرع أو التطوع، وليس تبرعًا ماليًا أو بالوقت والجهد فقط، وإنما يمتد ليكون جزءًا من عقيدة الإنسان وثقافته وقيمه، وهو الأمر الذي قد يحتاج إلى مزيد من الدعم من خلال تكثيف الأنشطة التطوعية والخيرية في المناهج والمقررات الدراسية، لغرس تلك القيم في النشء والطلبة في جميع المراحل التعليمية، والتي لها أثرها في تكوين أجيال حاملة لقيم العمل الخيري، وكذلك عقد ورش عمل ودورات تدريبية تؤصل لقيم العمل الخيري وأهميته، وكيفية دعمه على المستوى الفردي والأسري والمجتمعي.

The perpetrator of the crime of financing terrorism is anyone who shall act or initiate, willingly or illegally, directly or indirectly, to provide or raise funds with the intention of using them to commit a terrorist act. While knowing that they will be used entirely or in part for this act, for a terrorist organization or for a terrorist person under the Anti-Money Laundering and Terrorist Financing Act 106 of 2013.

According to the same law, any of the acts contained in the previous paragraph are punishable by the crime of financing terrorism, even if the terrorist act does not occur or the funds are not actually used to conduct or attempt to conduct it, or if the funds are linked to a particular terrorist act, i.e. the country in which the attempted terrorist act took place.

Board Responsibilities

In accordance with governance requirements, the Board of Directors is responsible for building a system for money laundering risk management and terrorist financing, and general supervision of this system and periodic review of it, as well as a range ofresponsibilities for this crime. These include adopting internal business policies and procedures and ensuring that they meet all regulatory and legal requirements related to combating money laundering and terrorist financing. It also include reviewing the annual compliance officer's report on actions taken to implement policies and procedures and any proposals to enhance the effectiveness and adequacy of such measures.

Abu Nabaa pointed out the need for board members to receive regular training that includes regulations and guidelines, techniques, methods and practices prevailing in control operations, internal policies, procedures and controls, explaining that it is the Board's responsibility not to disclose to the client or anyone else what has been sent or will be sent to the Kuwaiti Financial Investigation Unit as to notifications, reports or information about suspected operations or any investigations to be conducted.

He introduced the controlling bodies in Kuwait according to the Ministerial Resolution 37 of 2013, Kuwait financial investigation unit, the Ministry of Interior, the General Anti-Corruption Authority (NAZAHA), the General Administration of Customs and the Central Bank of Kuwait.

The course identified a number of elements of the anti-money laundering programme, including: the development of internal policies, procedures and controls, the availability of a compliance officer in charge of a daily anti-money laundering supervision programme, training programmes for all workers, the examination by the Internal Audit Unit of the Anti-Money Laundering Programme annually, and the provision of adequate systems for timely detection and reporting of suspicious activities.

Abu Nabaa reviewed the measures identified by the Kuwaiti Financial Investigation Unit to be followed when dealing with the groups of three countries that suffer from a lack of strategy of anti-money laundering and terrorist financing systems, as classified by the Financial Action Group.

"The session highlighted Kuwaiti regulators, laws and international anti-money laundering organizations

■ ■ ■

IICO has ensured that governance requirements are enforced by informing the Board of Directors of the seriousness of the crime of money laundering and elements of confrontation"

for legitimate or illegal activities. In short, it is a process through which dirty money is transferred to clean funds.

What is money laundering?

Law No. 106 of 2013 on Fight Against Money Laundering and Terrorist Financing - according to Abu Nabaa - defines the perpetrator to be anyone who knew that the money was obtained from a crime, and deliberately transferred, transmitted or replaced it, with the aim of concealing or disguising the illicit source of those funds, or assisting any person involved in the commission of the original offence from which the funds were obtained, to escape the legal consequences of thereof.

In accordance with the law, the perpetrator shall commit the act of concealing or disguising the true nature, origin, location, manner of disposal, movement, ownership or rights to the property, acquisition, withholding or use of funds.

Money Laundering Cycle

He pointed out that the money-laundering process involves a complex series of transactions, often involving three stages. The first: deposit and means the disposal of cash or other assets resulting from criminal activities; as the money launderer deposits the funds in the financial system. The second: disguise or concealment. It comes through the formation of a layer of financial processes to isolate or separate illicit financial returns from their underlying sources with the intention of concealing the origin of those funds. The third: consolidation through the virtual legalization of illicit wealth, by reintroducing funds into the economic cycle through what appears to be ordinary businesses or personal processes.

Money Laundering Attempt

IICO's obligations in combating money laundering and terrorist financing

The course outlined a number of obligations that IICO should follow in the fight against the crime of money laundering, in order to remain free from any suspicions - as mentioned by Abu Nabaa - in the following points:

• Develop and implement internal policies, procedures and controls that help combat money laundering and terrorist financing, and inform all staff (approved by the Board of Directors).

• Consistency of all internal policies and action procedures with regulatory and legal requirements related to combating money laundering and terrorist financing.

• Enable the compliance officer, internal audit and any relevant staff, work independently and at all times access revenue and donation records and any other information they may need.

• In the event of suspicion, the Kuwaiti Financial Investigation Unit must be informed through the compliance officer.

• Develop a clear fundraising action plan that includes a clear fundraising policy, and a clear outline of its methods and objectives to be achieved through this plan that will reduce any organization's exposure to risk. It is important to abide by the fundraising regulations and what comes from official Kuwaiti authorities in this regard, and to conduct a periodic review of revenue records and donations from internal audit and the compliance officer to ensure their safety.

• Compare the name of the donor or actual beneficiary with the anti-money laundering and terrorist financing black lists and the list of persons on the Security Council terrorism list.

• Compare the name of the donor or actual beneficiary with the anti-money laundering and terrorist financing black lists and the list of persons on the Security Council terrorism list.

• Prepare an annual report and submit it to the Board of Directors, including all actions taken to implement internal policies, procedures and controls and any proposals to enhance the effectiveness and adequacy of such actions.

• Develop ongoing training plans and programmes in the field of combating money laundering and terrorist financing for all staff.

The lecturer, Abu Nabaa, gave an example of how money was laundered through a non-profit organization, such as an attempt by a person to launder money from illegal sources by donating large amounts to a charitable organization, provided that specific companies and institutions, possibly his commercial interfaces, offer the service to the charitable organization. This would be aimed at giving these companies and institutions the cover of legitimate dealing, so that the funds from illegal sources had been transferred by a non-profit organization to a company or institution in the format that appears to be payments for the provision of services or the purchase of materials.

As part of a training program to identify its responsibilities in the face of crime

Board of Directors to review "Modern Trends in Combating Money Laundering and Terrorist Financing"

As part of its keenness to enforce governance requirements, during its 64th meeting, IICO organized a training course on "Modern Trends in Combating Money Laundering and Terrorist Financing", presented by governance consultant Alaa Abdul Aziz Abu Nabaa.

The course aims to introduce members to the latest methods and best practices in this field, how to deal with the crime of money laundering, to fully comply with all the requirements of the relevant regulations and laws, the historical development of ways to combat crime. As well as Kuwait's most prominent anti-money laundering and terrorist financing laws, the stages of its development, the most prominent international organizations concerned and indicators of money laundering operations, and the responsibilities of the Board of Directors in relation to this crime.

Consultant Abu Nabaa began the session with an introduction that showed that the world is witnessing an active movement to combat money laundering and terrorist financing. He noted that the nature of the work and activities of the non-profit sector makes it more vulnerable to the risk of exploitation of money launderers, especially organizations that suffer from weak regulatory systems and in their management of the risks of money laundering and terrorist financing.

He outlined a list of the implications of money laundering operations on various institutions, as well as its adverse effects on the stability of the global financial system.

Money-laundering has been defined as obtaining dirty funds resulting from criminal activities while concealing their illegal sources, with the intention of subsequently using such funds

The role of the Money Working Group in the fight against money laundering

Abu Nabaa highlighted FATF as a multinational body, established in 1989, which adopts the fight against money laundering nationwide. In October 2001, it expanded its work to include combating terrorist financing. Through its website, it identifies a list of countries that suffer lack of anti-money laundering and terrorist financing strategies, which it updates periodically in February, June and October each year.

One of the objectives of the Financial Action Group is to spread the anti-money laundering message worldwide, monitor the implementation of its recommendations to Member States and review anti-money laundering trends and actions.

The Financial Working Group has 40 recommendations in the areas of risk assessment, implementation of anti-money laundering policies and coordination, fight against terrorist financing, money laundering, confiscation, terrorist financing and arms proliferation financing, preventive measures for financial and non-financial institutions, transparency. In addition to the real beneficiary, legal persons, legal arrangements, powers and responsibilities of the competent authorities, other institutional measures and international cooperation.

puts into English and French to spread their usefulness, Al-Sumit added.

Al-Sumit thanked the heads of the task forces, experts, coordinators and teachers in Kuwait, Lebanon, Jordan, Egypt and the Syrian interior for their great efforts in working within this project to find scientific solutions to the difficulties faced by refugee students.

He also thanked IICO's partners, including the Islamic Development Bank, the Islamic Solidarity Fund for Development and the Association for Human Excellence for activating and management of the project.

Kuwait Charitable Schools

Khaled Al-Subaihi, Chairman of the Board of Directors of the Association for Human Excellence, thanked the project's donors, including IICO, the Islamic Development Bank, the Islamic Solidarity Fund for Development, and the project's teams of experts, academics, coordinators, teachers and researchers.

He noted that more than 2.5 million Syrian refugee children were deprived of education and that those studying were not receiving appropriate education, whether at the curriculum level, unqualified schools or the unattractive environment.

He added: "That's why the learning difficulties treatment project came to meet these challenges, and it was launched to Kuwait's charitable schools, which were founded by the Association of Excellence in 2013 to accommodate nearly 10,000 Syrian refugee children, and how they were motivated to launch this project,

study the problems and difficulties of learning, and develop emergency curricula.

Al-Subhi praised IICO's strategic directions and focus on education as it seeks to build, empower and develop humans and develop their abilities and skills.

60 Million Illiterate

After thanking the donors and supervisors in charge of the project implementation, the former Egyptian Minister of Education and the representative of the task forces, Dr. Mohib Al-Rafi, called on civil society institutions to pay attention to the educational file at a time as the number of illiterates in the Arab world reached 60 million (320 million is the population of the Arab world), warning that the lack of attention to the learning difficulties of Syrian refugees adds to this figure of new illiterate.

He pointed out that the teams worked on this project very hard and began to conceptualize on solid and studied scientific foundations, hoping to continue scientific and research efforts to get this project out distinctively to be a good building block in supporting the educational system for Syrian refugees.

Unique and Pioneering Project

For his part, the founder of the program and the man behind its idea Dr. Ali Al-Jamal stressed the importance of developing the education system in case of emergency, and bringing the children of Syrian refugees to an advanced level of educational quality - seconding the other speakers in thanking donors. He stressed that the ideas of academics and experts remain dead if we do not find anyone to translate them in the field, as is the case with many studies and research in the Arab world.

He described the Learning Difficulties Treatment Project as one of the unique and pioneering projects in the Arab world, which was inspired by the Kuwait Charitable Schools project in Lebanon, where it was the nucleus for conducting surveys, researches and conceptualization at the level of teacher, student, curriculum and educational environment.

IICO signed a partnership agreement with the Islamic Development Bank to support and implement the "Learning Difficulties Treatment Program for Syrian Refugees and Displaced Persons" project at a cost of more than US$2 million between the two sides, in cooperation with the Association for Humanitarian Excellence specialized in supporting educational projects on the ground and involved in managing and supervising these projects.

At a virtual meeting to follow up on the outcomes of the learning difficulties project

Al-Sumait: Education at emergency times is an issue that requires addressing it and developing the programs

The International Islamic Charity Organization (IICO), in partnership with the Islamic Development Bank, the Islamic Development Fund, the Society for Human Excellence and prestigious academic institutions in Kuwait, Jordan, Egypt and Lebanon, continues its efforts to support the educational system for Syrian refugees, through the project of building curricula compensatory programs and educational materials to address the problems of student building, to reduce school drop-outs and the qualification of teachers, support educational institutions in emergencies.

Eng. Badr Saud Al-Sumit, General Manager of the International Islamic Charity Organization (IICO), who chairs the High Committee for the Learning Difficulties Treatment Project, stressed the importance of this project in light of the widespread displacement and dislocation crisis that the Syrian people have been subject to, and the fundamental gaps experienced by the educational system that require scientific solutions to the problems facing their young learners.

This came during the opening of the meeting dedicated to the follow-up of the outcomes of the second phase of the project, and presented its methodology, and mechanisms of work during the next phase through the application of "Zoom" in the presence of more than 120 members of the project teams and experts and coordinators from Kuwait, Lebanon, Jordan, Turkey, Syria and Egypt.

Eng. Al-Sumit added that this program is based on IICO Strategic Plan 2020-2024, which seeks to build humans by providing educational and rehabilitation opportunities with qualitative outcomes across three paths:

First: Supporting the building and design of quality curricula, aimed at supporting and empowering educational institutions and initiatives in order to build the personality of the learners, develop their ideas, knowledge and awareness and develop skills. All of which are deliverables of the program to address learning difficulties in the curricula of Syrian refugees.

Second: Supporting rehabilitation programs to provide teachers with the skills and knowledge, professional and technical skills needed to improve educational outcomes and create an educational environment attractive to learners. One of the successful initiatives in this regard is the Emergency Teacher Rehabilitation Project launched by IICO in partnership with many academic institutions.

Third: Providing educational grants to enable educational institutions with specialized professional competencies to contribute to the excellence and quality of outputs and develop their innovations.

"Al-Subhi: The experience of Kuwait's charitable schools led us to the learning difficulties project and the development of emergency curricula

■ ■ ■

Dr. Al-Rafii: We have developed visions on solid and well-thought-out scientific foundations and the project is a good building block forsupporting emergency education

■ ■ ■

Dr. Al-Jamal: The ideas of academics and experts remain a dead letter if you do not find anyone to support and implement them"

"We therefore look with great interest at the Syrian Refugee Curriculum Learning Difficulties Treatment Project as a qualitative strategic project that is in line with our emergency educational vision and paves the way for building qualitative partnerships with international and regional players by translating its out-

"Institutional reconstruction and programme development to make the greatest impact and the most efficient use of resources

■ ■ ■

We are keen to increase our performance in the implementation of projects to ensure speed, quality and the development of e-marketing"

Accomplishments in Figures

The General Manager went on to confirm this with evidence and figures after confirming that the work of IICO has not stopped for one day in its offices since the outbreak of the crisis, and even in its darkest days, the days of the total ban that lasted for twenty days, where the main building of IICO was a beehive day and night to manage its natural operations on the one hand, and humanitarian emergencies on the other.

Eng. Al-Sumit added: In 2020, IICO achieved the second highest level of project implementation in its history, after 2019, which was an exceptional year, estimating the volume of programs and projects implemented at KD 16,727,836 equivalent ($51 million), which is 14% higher than the average volume of projects and programs over the past four years.

Microfinance

He continued the presentation of the achievements in 2020, pointing out that the program of IICO for Microfinance in the form of a good loan recorded the highest number in the history of IICO in terms of the number of projects funded by the program within one year, which is 4,663 projects, which represents a rise of 34% compared to last year 2019 16% higher than the rate of the past five years.

Eng. Al-Sumit drew attention that the number of beneficiaries since the Microfinance Program launch to the end of 2021, was 394,000 direct beneficiaries. He estimated that 51,731 projects were completed, with a total value of more than $78 million, and the value of projects funded by the program in 2020 exceeded $8,680,000, up to more than $8,730,000 in 2021.

Sponsorships

On the sponsorship file, he noted that in 2021, IICO achieved a record number of sponsorships of all kinds, reaching 41,258 sponsorships, an unprecedented figure in the history of IICO.

He explained that the growth in the field of sponsorships was not limited to quantity, but also included the type, as IICO focused on sponsorships that serve the core of its strategic objectives, pointing out that IICO is shifting in the field of sponsoring orphans gradually from traditional living care to comprehensive sponsorship, which includes in addition to the basic requirements of living Education, medicine, training and rehabilitation programmes.

Under educational sponsorships, the proportion of university and postgraduate sponsorships is increasing day by day, as are talented and distinguished sponsorships.

Volunteerism

Despite the repercussions of the pandemic that cast a shadow over 2020 and 2021, Eng. Al-Sumait explained that the rigor of volunteerism in IICO continued, with 36 volunteer teams working during this period, including a total of 738 volunteers.

He added that volunteer teams launched 70 relief, medical and social projects covering 20 countries during 2020. In 2021, the number of countries covered by volunteer teams projects increased to 22, with a total value of KD 1.8 million, benefiting 1.6 million beneficiaries.

Institutional Building

Within the institutional building of IICO, Eng. Al-Sumit referred to a package of achievements, including building the risk system, establishing and operating the Compliance Risk Management Office as one of the most important elements of the internal control and governance system, preparing and adopting governance policies, building an integrated work system, restructuring financial statements and addressing their imbalances, restructuring the investment sector and controlling its database, accurately identifying endowment capital, and other institutional reconstruction efforts, and strengthening efforts to upgrade charitable and humanitarian programmes to achieve the golden equation which is to make the greatest impact on the lives of beneficiaries and to make the most efficient use of resources.

He stressed IICO's keenness to raise the performance of the implementation of charitable projects to ensure speed and quality in performance, increase investment in e-marketing and address gaps in dealing with volunteer teams, and other recommendations that IICO has developed executive programs for.

Court Rulings Convicting Abusers

Eng. Al-Sumait pointed out to the negative repercussions of the fierce attack by some social media accounts through a malicious media campaign based on slanders and lies against IICO and its sponsors.

He explained that the administration of IICO refuted this campaign in the media, and pursued the abusive accounts and their owners legally, pointing out that the Kuwaiti judiciary handed them several convictions and material compensation, and that one of the sentences sentenced the abusers to prison.

"The sponsorships in 2021 amounted to 41,258 guaranteed, a record and unprecedented in the history of IICO

■ ■ ■

70 projects and relief campaigns for voluntary teams worth KD 1.8 million and 1.6 million beneficiaries"

uated, the management of IICO reviewed all strategic initiatives and objectives and operational plans for 2020, the first year of the New Strategic Plan 2020-2024, approved by the Board of Directors in December 2019.

Referring to one of its most important achievements during the pandemic, Eng. Al-Sumit said: Since the dawn of the crisis in March 2020, IICO has aptly led a massive process to coordinate the response of Kuwaiti civil society institutions to the challenges and repercussions of the Covid-19 crisis, establishing coordination platforms comprising more than 45 Kuwaiti civil and official charities and humanitarian institutions, as well as representatives of key government institutions concerned with the crisis among them are the Ministries of Health, Interior, Foreign Affairs, Endowments, Social Affairs, etc.

He said the coordination platforms included a key platform for NGOs leaders and government institutions, five sub-platforms, one to coordinate logistical support for government institutions responding to the crisis, one to coordinate media efforts, a third to coordinate volunteer work, a fourth to coordinate support for those affected by the crisis, individuals and families who are vulnerable, and one to deliver the required support to Kuwaitis stranded outside Kuwait.

These actions and actions taken early by IICO have had an impact, as Eng. Al-Sumit said, on the working teams in IICO and its systems in rapidly adapting to the new situation, which enabled IICO to continue its operations vigorously to minimize the effects of this crisis on its operational and strategic plans and objectives.

Thanks and Appreciation to the Board of Directors Members, General Assembly and Staff

Eng. Al-Sumit sent the most sincere words of thanks and gratitude to the members of the Board of Directors and the General Assembly for their support and guidance to the executive management of IICO, and especially Dr. Abdullah Al-Maatouk, Vice President and Finance Secretary Ahmed Al-Jasser, and Secretary Dr. Mutlaq Al-Qurawi and the Board's committees for their great support to the management of IICO and enabling it to carry out its burdens and responsibilities.

He also expressed great gratitude to IICO's family of employees and leaders in all locations and specialties, describing them as fuel and energy that move IICO towards achievement.

He also thanked all the members and heads of the preparatory teams working behind the successful organization of meetings of the Board of Directors and the General Assembly.

Confirming that the pandemic has actually honed the strength and determination of the staff to continue the march

Al-Sumait: We have made record numbers in terms of projects and sponsorships throughout the two years of the crisis

In confident tone during the board meeting, the General Manager of IICO, Eng. Badr Al-Sumit, began his speech by saying: "The Covid-19 pandemic has only given us strength and determination to continue the march, and to face the humanitarian and economic challenges and repercussions of the epidemic.

With strong words of hope and optimism, he added: "Today, more than ever, we need to tighten our resolve, tighten our plans, do our utmost and work together to achieve the greatest and lasting impact on the lives of vulnerable groups to enable them to overcome the challenges and make a decent life.

Eng. Al-Sumit examined the harvest of two years of IICO's march, describing them as exceptional, because of the fierceness of the repercussions of the pandemic and its ferocious impact on all areas of life, stressing that IICO faced this challenge professionally and distinguishably.

Corona Confrontation Plan

He went on to outline IICO's plan to meet this challenge through a system of actions that put the safety of its human staff and customers in the first concern. The initiative concern of the institutions was to take decisive action to protect them from the "Covid 19" virus through a package of steps, consisting of:

1- Within a few days of the first cases in Kuwait, the administration of IICO imposed on February 29, 2020 comprehensive and carefully considered procedures, focusing on physical distancing, the use of protective tools, the exemption of most employees from attending the workplace, the transition to remote meetings, and the reduction of the handling of paper to the lowest level. These early actions were praised by the leaders of the Kuwait Medical Association, and as the spread of the virus developed, IICO developed its procedures and regulations to address emerging risks.

2- IICO established an integrated system for remote work and implemented it early without giving up the level of quality and effectiveness of performance, and launched guides of policies, procedures and models for work planning and evaluation of the performance of workers, electronic systems necessary to make it work, and training systems on the remote work skills.

3. These cases have played a significant role in limiting cases of Covid-19 among staff who contracted it while working at IICO's headquarters to only three cases, which is only 8% of the total number of cases infected.

"Determined to achieve the greatest and lasting impact for vulnerable groups and to make a decent life for them

■ ■ ■

IICO's work hasn't stopped a day since the Covid - 19 crisis broke out two years ago

■ ■ ■

At the end of 2021, microfinance beneficiaries had reached 394,000 people since the program was launched"

4- IICO was able to convince the Kuwaiti Ministry of Health to give members of the charitable sector priority in vaccination Indeed, the Ministry of Health has allocated a day to vaccinate workers in the charitable sector among the other excluded groups.

The General Manager explained as the dimensions of the crisis began to unfold and its time and geographical reach and the magnitude of its expected impact and implications were eval-

parency, disclosure, compliance and conflict of interest, reporting and whistleblower protection, anti-money laundering and terrorist financing.

He expressed his pride in the achievements of IICO in supporting humanitarian response plans for vulnerable groups around the world, and confronting the repercussions of the Corona pandemic, noting that with the institutional development witnessed by IICO, has moved its compass towards projects with sustainable impact, to keep pace with the effects of humanitarian crises.

In recognition of the level of need and in response to the wishes of donors, he pointed out that IICO and its voluntary teams directed part of its charitable projects and programs into Kuwait, to help thousands of workers who came from around the world, and children of exempted families, relief, health, education and accommodation, the most prominent of which is the Al-Hasawi Specialized Health Center, which is one of the largest health centers in Kuwait.

He said that IICO continues its efforts with steady steps in the preparation of serious studies, with the aim of establishing a non-profit financial institution to provide development funding for humanitarian purposes, explaining that these efforts culminated in the selection of a large consulting institution specialized in this field based on clear and specific global criteria, in order to prepare a study on this sustainable development entity.

In a vision for the future, Dr. Al-Maatouk said that IICO has been on a four-decade path of success, investing in its cumulative expertise, and its strong desire to achieve further successes and explore new horizons in various fields of philanthropy, build local and global partnerships, and harness all its potential to develop its human resources.

Speaking about the nature of the phase and examining it for the future, he referred to the activity report that monitors and documents IICO's work, achievements and financial statements over the past two years.

Political leadership on the path of good and human leadership

On behalf of IICO Board of Directors, Dr. Al Maatouk raised the highest thanks and appreciation to His Highness Sheikh Nawaf Al-Ahmad Al-Jaber Al-Sabah, Emir of Kuwait, and His Crown Prince Sheikh Mashal Al-Ahmad Al-Jaber Al-Sabah, for their continued support for charitable work, and keenness to strengthen the leading humanitarian role of the State of Kuwait.

He made these remarks at the opening of the 21-member Board of Directors meeting, representing philanthropic leaders and prominent figures of thought and culture in different parts of the world.

During his speech at the General Assembly meeting, which brought together more than 60 members of the world's men and leaders of philanthropy, Dr. Al-Maatouk reiterated his sincere thanks and the highest expressions of gratitude to the political leadership for what he described as its great role in supporting the march of charitable and humanitarian work, and continuing to deliver on the path of the leader of humanitarian action, His Highness the late Emir Sheikh Sabah Al-Ahmad.

He asked Allah to help the leadership on the paths of goodness, elevation and leadership of humanitarian action, and to entrust it with its preservation and care, and to grant them health and wellness, and to make Kuwait a safe, secure and prosperous country, a house of security, safety and all other countries of the world.

Letters of thanks to stakeholders

During his speech, Dr. Al-Maatouk sent a series of messages of thanks and appreciation to the stakeholders, the first of which was for local and international partners, and thanked the ministries of endowments, foreign affairs, social affairs, interior, Zakat House and the Public Foundation for Endowments for their great efforts in supporting IICO's journey.

Message 2: For the esteemed individual and institutional donors who have donated their funds to meet the needs of the poor and afflicted beneficiaries.

Message 3: For IICO employees for their sincere efforts in developing the work system in IICO and raising its performance, and the high and exceptional capacity they showed, especially during the period of the "Covid-19" pandemic.

At the General Assembly meeting with the participation of more than 60 members in person and electronic attendance

Dr. Al-Maatouk: IICO continues the journey of the founders at a systematic pace and diversifying its charitable and humanitarian paths

With the participation of more than 60 members of the Board of Directors and the General Assembly in person and electronically, the Chairman of the International Islamic Charity Organization (IICO) Abdullah Al-Maatouk reviewed the most prominent features of IICO work during the work of the 18th meeting of its General Assembly Meeting.

After two years of restrictions, distancing, and precautionary measures imposed as a result of the Corona pandemic, this periodic meeting came to review IICO's humanitarian efforts during the pandemic and looking ahead.

At a time when the world has witnessed a wave of unprecedented closures and challenges resulting from the spread of the Corona pandemic, and the resort of institutions and companies to reduce the level of business , says Dr. Al-Maatouk, IICO and its voluntary teams have sensed their humanitarian responsibility, created, developed and expanded their business in the face of conflicts and calamities.

He explained that IICO met the challenges with a renewed institutional thinking that is based on well-established administrative and ethical values, relies on trained teams, effective strategic partnerships, manages files using the latest smart applications, and is based on best philanthropic practices.

He noted that it continued the founders' systematic march and developed its charitable and humanitarian paths, developing an ambitious Strategic Plan 2020-2024 based on their human and cultural heritage and priority need among beneficiaries, with the goal of working to build and empower the poor human being economically and culturally, as well as develop his abilities and skills, so that he can have the ingredients and tools of development and positive influence in his community.

In accordance with this strategic vision, as part of its quest for digital and technological transformation, IICO has launched a new grant system in collaboration with its field partners, reflecting IICO's seriousness and strict commitment to implementing the Financial Working Group (FATF) international commitments and recommendations to which Kuwait is committed to combat money laundering, terrorist financing and countering any attempt to exploit charitable grants for purposes far from charitable and humanitarian causes.

"We address the challenges with a renewed institutional thinking that adopts a wide range of procedures, values and best practices

■ ■ ■

IICO directed its compass towards projects with a sustainable impact to keep pace with the effects of long-term humanitarian crises

■ ■ ■

IICO continues its four-decade success process and explores new horizons in philanthropy"

He continued: This system is consistent with Islamic principles and values, in line with its oversight procedures, and interacts with the standards and policy of good governance that it has recently adopted to promote the values and practices of trans-

مشروع الأضاحي

الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية
International Islamic Charity Organization

مشروع الأضاحي

الدولة	مكان التنفيذ أو التخصيص	الأضحية	التكلفة بالدينار الكويتي
الكويت		خروف	74
الأردن	اللاجئون السوريون في الأردن	خروف	82
سوريا		خروف	59
فلسطين	القدس	سهم بقر	144
	الضفة الغربية		122
	غزة		106
	اللاجئون الفلسطينيون في قطاع غزة		52 (تذبح وتوزع)
	اللاجئون الفلسطينيون في الأردن ولبنان		34 (تذبح وتوزع)
لبنان		سهم بقر	82
اليمن		ماعز	40
بنغلاديش		سهم بقر	30
	لاجئو بورما في بنغلاديش		34
الهند		سهم بقر	13
المغرب		خروف	48
بنين		سهم بقر	22
السودان		خروف	32
الصومال		خروف	20
النيجر		سهم بقر	22
نيجيريا		سهم بقر	23
ألبانيا		خروف	49

من 13 د.ك
سهم بقر

من 22 د.ك
سهم بقر

من 49 د.ك
خروف

وقفية الأضاحي

تبدأ من
300 د.ك
عطاء مرة.. وصدقة مستمرة

1808 300

الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية
International Islamic Charity Organization

مشروع

الأضاحي

شعيرة وإغاثة

1443 هـ - 2022 م

أضاحينا تبدأ من

13 د.ك

سهم بقر

خريطة الفروع	مشروع الأضاحي	الزكاة	الوقفيات

#فيكم_الخير | 1808 300 | www.iico.org | khayriyanet